

المسألة الزنبورية بين الحقيقة والخيال

د . سهير أحمد محمد أحمد (*)

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، ،

تشتهر المسألة الزنبورية في مصادر النحو كحقيقة علمية مؤكدة ،
وندرسها لطلابنا في المقررات التي تتعلق بالمدارس النحوية أو بخلافات
العلماء، على أنها حدث علمي حقيقي وقع بين سيبويه والكسائي ، و أنه قامت
بينهما مناظرة تتعلق بهذه المسألة، وهي قولهم : " قد كنت أظن أن العقب أشد
لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها " أي الوجهين تقوله العرب ؟
" إذا هو هي، أو إذا هو إياها " ؟ وتذكر المصادر أن الأول هو رأي سيبويه،
وأنه لم يُجز غيره، والثاني أجازه الكسائي ، فعنده يجوز الوجهان ، وأنه لما
اجتمع العالمان في دار الخلافة أيام الرشيد حدث بينهما نقاش حول هذا الأمر
وتمسك كل منهما برأيه، فقبل لهما : أنتما شيخا العربية فمن يحكم بينكما ؟ فقال
الكسائي للرشيد: هؤلاء العربُ ببابك فاسألهم، فقالوا : الحق مع الكسائي،
وعند ذلك انكسر سيبويه، فأمر له الخليفة بعشرة آلاف درهم، ورجع إلى
مسقط رأسه ومات بعد ذلك بوقت قليل .

وكنتُ أعتقد في صحة هذه المناظرة وكونها حقيقة واقعة وأدرّسها
لطلابي على هذا النحو حتى تصادف أنني كنت أقرأ في كتاب سيبويه للبحث
عن قضايا أريد الوقوف عليها فيه فإذا بي أراه يجيز النصب في الاسم الثاني

(*) أستاذ مساعد في النحو والصرف بكلية الآداب — جامعة سوهاج

المسألة الزنبورية

بعد إذا الفجائية ، ويذكر ذلك بسلاسة كما يذكر سائر مسائل النحو في كتابه ، فتوقفتُ عند ذلك كثيرا ، وقلتُ : أليست هذه مسألة الخلاف بين سيبويه والكسائي ؟ أليست هي المسألة التي تضحُّ بها كتب النحو ومصادر الترجمات ؟ كيف ذلك ؟ كيف يُجيز سيبويه في كتابه ما اختلف فيه مع الكسائي أمام الخليفة وأمام العرب وما تمسك به ولم يعدلُ عنه ؟

ثم قلتُ : لعلي لم أحسن الفهم فلأرجعُ إلى شروح كتاب سيبويه لأتيقن من فهمي، فرجعتُ إلى شرح السيرافي ، و النكت للأعلم⁽¹⁾ ، فوجدتهما يُقرران ما فهمته بعينه وأنه بعد " إذا " الفجائية يجوز الوجهان : رفع الاسم الثاني ونصبه، وأن هذا شرح ما ذكره سيبويه في كتابه، عند ذلك تأكدت من صحة فهمي وأن ما يذاع في هذه المناظرة، وما تضمنته من أمثلة ، ليس بدقيق ، ولا يُعبّر عن وجهة نظر سيبويه .

فعزمتُ على بحث هذه المسألة، وتبيُّن صحة نسبتها إلى سيبويه، ورأيتُ أن أتبعها تاريخيا منذ بداية نشرها، وأبحث رواياتها بحثا دقيقا، وأنظر نصوص سيبويه المتعلقة بها، ونصوص خصميه في المناظرة الكسائيّ والفراء، وأقول العلماء فيها، حتى أصلُ إلى ما تظمنن إليه النفس من نسبتها إلى سيبويه أو نفيها عنه .

وقد دعاني ذلك إلى النظر في كتب التاريخ ، والتراجم، والسِّيَر ، والمجالس، والمناظرات ، والأخبار، وكتب اللغة والنحو والأدب، والقرآن الكريم، والحديث النبوي لما فيهما من تراكيب قريبة الشبه مما ارتبطت بالمسألة الزنبورية من أمثلة، كما نظرت في الدراسات التي سبقنتني في تناول المسألة الزنبورية ، أو " إذا " الفجائية .

(1) سيأتي ما ذكرناه في المحور الخاص بنص سيبويه في نصب الاسم الثاني بعد " إذا " الفجائية ص ٣ ، ٤ ، ٥ .

- وقد حظيت هذه المسألة بكثير من الدراسات، منها :
- " مناظرة المسألة الزنبورية " للدكتور محمد الباتل، وهو بحث نشر في مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- و" تحقيق الغاية في المسألة الزنبورية رواية ودراسة " للدكتور/ يوسف بن خلف العيساوي، بحث نُشرَ بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي، العدد الثامن والعشرين عام ١٤٢٥ / ٢٠٠٤ م .
- وقد قام الباحثان في دراستيهما بسرد روايات المسألة الزنبورية وناقشاها.
- ومنها " رسالة القضاء بين سيويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية للأعلم الشنتمري " تحقيق د. حياة قارة . بحث نُشر في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السابع - العدد الثاني، جمادى الآخرة ١٤٢٦ هـ، يونيو ٢٠٠٥ م .
- ومنها : " المسألة الزنبورية نسخة فريدة برواية مختلفة " ؛ دراسة وتحقيق الدكتور/ الشواي محمد بن سعد . بحث نشر في مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العلوم العربية - السعودية، العدد الثاني والأربعين عام ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م .
- وهذه الأبحاث جميعها على ما فيها من جهد كبير تقوم على اعتبار المسألة الزنبورية حقيقة واقعة، فهي تختلف عن بحثي من حيث الفكرة والهدف والمناقشة والنتيجة فضلا عن اختلاف الخطة أيضا.
- ومن الدراسات السابقة في " إذا " الفجائية : " إذا " وإشكالية التركيب" لهبة الله محمد شفيق، جامعة الموصل مجلة التربية والعلم ، المجلد السابع عشر، العدد الأول لعام ٢٠١٠ م .
- ومنها : " إذا " الفجائية دراسة نحوية وصفية : للدكتورة / نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار.

المسألة الزنبورية

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .

وقد اقتضت طبيعة بحثي أن يبدأ بعرض نص سيبويه الذي أجاز فيه الوجهين في الاسم الثاني بعد " إذا " الفجائية باعتباره مفجر قضية هذا البحث ، ثم يأتي على محورين : أولهما : روايات المسألة الزنبورية ومناقشاتها ، ومهدت له باستعراض المسألة الزنبورية في المصادر من حيث الذكر والإغفال، وثانيهما : الأدلة على أن هذه المسألة ليست حقيقة مؤكدة في التاريخ ، ثم ذيلت البحث بإعراب الأمثلة التي وردت في المناظرة بما فيها المسألة الزنبورية ؛ لأنّ فيها ما يتناقض صراحة مع مذهب سيبويه في موقع الاسم الثاني بعد " إذا " الفجائية ، وفيها ما يضعف نسبه للفراء أيضا ، ثم ختمت البحث بخاتمة توجز أهمّ ما توصلت إليه فيه . واتبعت فيه المنهج التاريخي ، ثم الوصفي التحليلي .

وقمت في أثناءه بتوثيق النقول ، وترجمة الأعلام غير المشهورة ، وتحرير الشواهد ، وضبط النصوص ، وتوضيح الألفاظ الغامضة ، وما إلى ذلك مما يحتاج إليه البحث ، والله وليّ التوفيق .

نص سيبويه في جواز النصب بعد " إذا " الفجائية :

تعرّض سيبويه لـ " إذا " الفجائية في مواضع من كتابه ، منها ما يتعلق بها من مسائل في باب الاشتغال ^(١) ، ومنها ما ساقها فيه ضمن باب " عدّة ما يكون عليه الكلم " ^(٢) ، ومنها ما ذكره في باب المصدر المنصوب على التشبيه، وعنونه بقوله " ما ينتصب فيه المصدرُ المُشَبَّهُ به على إضمار الفعل

(١) الكتاب : تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م ج ١ / ٩٥، ١٠٧ .

(٢) الكتاب ج ٤ / ٢٣٢ ، ويبدأ الباب من ص ٢١٦ .

د . سهير أحمد محمد أحمد

المتروك إظهاره " (١) ، وقد نصَّ على جواز نصب الاسم الثاني بعد ها في هذا
الموضع الثالث قال :

" هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفع : وذلك قولك : " صوتُهُ صوتُ حِمَارٍ " ،
وتلويحُهُ تضميرُكَ السابق " (٢) و " وجدي بهِ وجْدُ التَّكْلِى " ، لأنَّ هذا ابتداءً
فالذي يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلةِ الابتداءِ . ألا ترى أنك تقولُ : " زيدٌ أخوكَ "
فارتفاعه كارتفاع " زيدٍ " أبداً (٣) ، فلما ابتداءه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم
يُجْعَلُ بدلاً من اللفظِ بـ " يُصَوِّتُ " ، وصار كالأسماء . قال الشاعر وهو
مزاحمٌ العُقَيْلِيُّ :

وجدي بها وجدُّ المُضِلِّ بغيره بنخلة لم تعطف عليه العواطفُ (٤)

(١) الكتاب ج ١ / ٣٥٥ .

(٢) إشارة إلى البيت الذي استشهد به سابقاً ج ١ / ٣٥٨ :

لَوَحَّهَا من بعد بُدُنٍ وسنقَ تلويحك السابق يُطَوَى للسِّنَقِ

على جواز الرفع في هذا التركيب . ولَوْحَ : ضمَّر ، والبُدُن : السَّمَن والاكْتِنَاز ،
والسِّنَق : البِشْم والتخمة ، ويُطَوَى : يجوِّع ، والسبق : الرهن الذي يوضع بين أهل
السباق ، والضمَّرُ : الهزال ولحاق البطن ، وتضمير الخيل هو أن يُظَاهِر عليها بالعلف
حتى تسمن ، ثم لا تَعْلَفُ إلا قوتاً ، اللسان : تحقيق / عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد
حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف " لوح ، و ضمر ، وبدن ، وسنق ،
وسبق " ، أي ضمَّرتُ هذه الناقة بعد السَّمَن مثل تضمير الفرس المُعَدَّ للسباق . وانظر
الخرانة ج ١ / ٨٧ ، وشرح السيرافي ج ٥ / ١٣٢ .

(٣) أي ارتفاعه كارتفاع المبتدأ تماماً .

(٤) من الطويل والرواية هنا بها خرم بحذف أول فعولن ، وهو في شعر مزاحم العُقَيْلِيُّ :

تحقيق/ د . نوري حمودي القيسي ، وحاتم صالح الضامن ، دبي ، مركز جمعة
الماجد ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ص ١٠٥ ، واللسان " عطف " وبدون نسبة في النكت
ج ١ / ٣٩٥ ، وشرح السيرافي ج ٥ / ١٤٥ . ورواية في شعره :

فوجدي بها وجدُّ المُضِلِّ بغيره بمكة لم تعطف عليه العواطف

المسألة الزنبورية

وكذلك لو قلتَ : " مررتُ به فصوتهُ صوتُ حمارٍ " . فإن قالَ : " فإذا صوتُهُ " يريدُ الوجهَ الذي يُسكَّتُ عليه ، دخله نصبٌ ، لأنه يُضمِرُ بعدَ ما يستغني عنه " (١) .

يقولُ سيبويه إنَّ المصدرَ الثاني بعدَ " إذا " الفجائيةُ يجوزُ رفعه ونصبه ؛ فإذا اعتُبرتْ " إذا " ظرفاً محضاً فما بعدها مبتدأٌ يحتاجُ إلى خبرٍ ، فصارَ المصدرُ الثاني هو الخبرُ ووجبَ رفعه ، نحو : " مررتُ به فإذا صوتُهُ صوتُ حمارٍ " وإذا اعتُبرتْ " إذا " خبراً مقدماً صارَ ما بعدها مبتدأً ، وصارَ الكلامُ جملةً لا تحتاجُ إلى شيءٍ بعدها من أركانها ، فيُنصبُ المصدرُ الذي بعدها على أنه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ ، أو على الحالِ ، فتقولُ : " مررتُ به فإذا صوتُهُ صوتُ حمارٍ " أي يصوتُ صوتُ حمارٍ ، أي مررتُ به ففاجأني صوتُهُ ، أو ففي الحاضرة أو المكانِ صوتُهُ ، ثم أتبع ذلك بما يصفه بقوله : صوتُ حمارٍ ، أي يصوتُ صوتُ حمارٍ ، أو فإذا صوتُهُ مُشبهها صوتُ حمارٍ .

وقال السيرافيُّ في شرح نصِّ سيبويه السابق : " يريدُ أن " إذا " هذه وهي التي تكونُ للمفاجأةِ إذا كان بعدها مبتدأً جاز أن يُسكَّتَ عليها ولا يُؤتى لها بخبرٍ ، كقولك : " خرجتُ فإذا زيدٌ " ، ويجوزُ أن يُؤتى بخبرها فيقالَ : " خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ " .

فإذا قالَ : " : " صوتُهُ صوتُ حمارٍ " ، وهو يريدُ الوجهَ الذي تأتي فيه بالخبرِ فقد وجبَ رفعُ

الثاني كما يُرفعُ في قولك : " صوتُهُ صوتُ حمارٍ " ، وإذا قدرَ الاستغناء عنه كان منصوباً على الحالِ أو بإضمامِ فعلٍ على نحو ما مضى " (٢) .

(١) الكتاب ج ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) شرح السيرافي : تحقيق / د . محمد عوني عبد الرؤوف ، الجزء الخامس ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٣ م ص ١٤٢ .

وأقول : قوله " وإذا قدر الاستغناء عنه " الظاهر أنّ الضمير راجع إلى الخبر، فعلى هذا يحتمل أن تكون " إذا " هي الخبر ، واستغنيَ بها ، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً بعد " إذا " ، وهي ظرف محض ، لا سيما أنّ ختام نصّ سيبويه عنده " لأنه يُضمَرُ بعده ما يُستغنى به " (١) ، أي يُضمَرُ بعد الاسم الأول المبتدأ الخبر الذي يستغنى به في الكلام أي يتمّ به المعنى ، وعلى هذا فيجوز أن يكون " فإذا هو إياها " عند سيبويه من هذا القبيل ، أي يكون " هو " مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : فإذا هو يلسع لسعها ، فحذف " يلسع " وبقي مصدره ، وهو " لسعها " (٢) .

وقال الأعلام في شرح هذا النصّ من كتاب سيبويه : " فإن قلت : " مررتُ به فإذا صوتُهُ صوتُ حمار " جاز النصبُ والرفع ، فأما الرفعُ فعلى قولك : " خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ " ، وأما النصبُ فعلى أن تكون " إذا " خبراً يتمُّ بها الكلام فتضمَرُ قبل " صوت حمار " فعلاً يعملُ فيه ، وإن شئتَ نصبتَهُ على الحال " (٣) .

وقد أجاز سيبويه في المنصوب في نحو : " مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ " أن يكون منصوباً على الحال أو على أنه مصدر لفعل محذوف؛ قال : " مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ " ، و " مررتُ به فإذا له صُراخٌ صراخَ الثكلى " فإنما انتصبَ هذا لأنك مررتُ به في حال تصويتٍ ، ولم تُرد أن تجعلَ الآخرَ صفةً للأول ولا بدلاً منه (٤) " ثم قال :

(١) السابق ج ٥ / ١٤٢ .

(٢) سيأتي بيان الأوجه الجائزة في هذا التركيب ص ٢٥ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه : تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ج ١ / ٣٩٥ .

(٤) الكتاب ج ١ / ٢٥٥ ، ٣٥٦ .

المسألة الزنبورية

"ويدلك على أنك إذا قلتَ : " فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ " فقد أضمرتَ فعلا بعد " له صوت " ، و " صوتَ حمارٍ " انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يخرج عليه الفعل — أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجت إلى فعلٍ آخرٍ تُضمّره " (١) .

ويريدُ بقوله " مثالٌ " المصدر . وقال السيرافي : " يجوز أن يكون انتصابه بفعل يدلُّ عليه " له صوتٌ " لأن " له صوتٌ " يدلُّ على أنه يُصوَّتُ و ينوبُ عنه ، فكأنه قال : " مررتُ برجلٍ فإذا هو يُصوَّتُ صوتَ حمارٍ " ويكون " صوتَ حمارٍ " على هذا التقدير منصوبا بالمصدر إن شئتَ ، وإن شئتَ على أنه حالٌ ، وفي كلا الأمرين في " صوت حمارٍ " معنى التشبيه ، فإن كان على المصدر فتقديره : مررتُ به فإذا هو يصوتُ تصويتا مثلَ صوت الحمار وإن كان حالا .

فتقديره : " فإذا هو يصوَّتُ مُشبهاً صوتَ حمارٍ ومُخرجا مثلَ صوت حمارٍ أو ممثلا صوت حمارٍ " (٢)

ولا يكون حالا إلا إذا كان نكرة ، فإن معرفة فهو منصوب على المصدر ، ويجوز نصبه أيضا على المصدرية إذا كان نكرة . قال سيبويه : " فإذا قلتَ : " مررتُ به فإذا هو يُصوَّتُ صوتَ الحمارٍ " فعلى الفعل غيرَ حالٍ (٣) . فإن قلتَ : " صوت حمارٍ " فألقتَ الألفَ واللامَ فعلى إضمارك فعلا بعد الفعل المُظهِرِ سوى الفعل المُظهِرِ (٤) ، وتجعلُ " صوت حمارٍ " مثالا يخرجُ عليه الصوتُ أو حالا ، كما أردتَ ذلك حين قلتَ : " فإذا له صوتٌ " . وإن شئتَ أوصلتَ إليه

(١) الكتاب ج ١ / ٣٥٧ .

(٢) شرح السيرافي ج ٥ / ١٢٩ .

(٣) لكونه معرفة .

(٤) أي يكو " صوت حمارٍ " منصوبا بفعل مقدر غير الفعل " يُصوَّتُ " المُظهِرِ . وسيجيز بعدُ أن يكون منصوبا بالفعل المظهر .

" يُصَوَّتُ " (١) ، فجعلته العاملَ فيه ، كقولك : " يذهبُ ذهاباً " (٢) .
وقال الأعلام فيما نقله عنه المقرِّي في نفع الطيب مبيناً أن سيبويه
يجيز النصبَ في نحو " خرجتُ فإذا زيد قائماً " : وأمّا مَنْ زعم عن سيبويه
أنه قال : " خرجتُ فإذا زيد قائمٌ " بالرفع لا غيرُ فباطلٌ ، وكيف يُنسبُ إليه
وهو علّمنا أن الظرف إذا كان مستقراً للاسم المُخبر عنه نُصبَ الخبرُ — أي
نُصبَ ما كان خبراً من قبلُ — وإذا كان مستقراً للخبر رُفِعَ الخبرُ ، ونحن
نقولُ : " خرجتُ فإذا زيدٌ " فيتمُّ الكلامُ " (٣) أي فتُنصبُ حينئذٍ النكرة بعده
على الحال لتمام الكلام قبلها .

**

(١) أي المُظهِر .

(٢) الكتاب ج ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٣) نفع الطيب للمقرِّي : تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر — بيروت ١٣٨٨هـ —
١٩٦٨م ج ٤ / ٨١ .

المحور الأول

المسألة الزنبورية ورواياتها

من اللافت للنظر أنّ المسألة الزنبورية متأخرة الرواية حيث ترجع أولى رواياتها إلى أوائل القرن الرابع الهجري حين نُسبَ ذكرها إلى الزجاجيّ في كتابه " مجالس العلماء " (١) ، والزجاجيّ توفي عام أربعين وثلاثمائة للهجرة ، ثم انتشرت من بعده في كتب الطبقات و مصادر النحو ؛ فذكرها من بعده الزبّيديّ في " طبقات النحويين " (٢) ، والخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد " (٣) والقفطي في "إنباه الرواة" (٤) وغيرهم من أصحاب التراجم ، ثم ذكرها ابن الأنباري في " الإنصاف في مسائل الخلاف " (٥) وغيره من النحاة . في حين أن لا ذكر لها فيما سبق الزجاجي من مصادر النحو وكتب التراجم ؛ فلا نجد لها ذكرا في المصادر قريبة العهد من زمن المناظرة فلا نجد في نوادر أبي زيد (٦) ، ولا في معاني الفراء (٧) ،

- (١) مجالس العلماء للزجاجيّ : تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ص ٩ .
 - (٢) طبقات النحويين واللغويين : تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م ص ٦٨ ، ٦٩ .
 - (٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : تحقيق / د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ج ١٣ / ٥٩٠ ، ٥٩١ .
 - (٤) إنباه الرواة : تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب القومية ، القاهرة ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م ج ٢ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
 - (٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ج ٢ / ٧٠٢ - ٧٠٤ .
 - (٦) تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق - بيروت ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .
 - (٧) الجزء الأول تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- الجزء الثاني : تحقيق / محمد علي النجار دار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة . =

د . سهير أحمد محمد أحمد

ولا في معاني الأخفش^(١)، ولا في مجاز القرآن " لأبي عبيدة ^(٢) ، ولم ترد في بقية كتب الفراء التي بين أيدينا كـ " لغات القرآن " ^(٣) ، و " المذكر والمؤنث " ^(٤) ، و " المنقوص والممدود " ^(٥) ، و " الأيام والليالي " ^(٦) ، ولم ترد في الغريب المصنف لأبي عبيد ^(٧) ، ولا في طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ^(٨) مع أنه عرّضَ في هذا الكتاب لعلماء العربية ذكرا بعض أخبارهم ^(٩) ، وقد كان معاصرا لسيبويه والتقى به ^(١٠) .

ولا نجدُها في تاريخ الطبري ^(١١) ، ولا في كتب الجاحظ كالبيان والتبيين ^(١٢) والحيوان ^(١٣) .

=الجزء الثالث : تحقيق / عبد الفتاح شلبي ، وعلي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

- (١) تحقيق / عبد الأمير الورد ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- (٢) تحقيق / د . محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر .
- (٣) ضبط / جابر بن عبد الله بن سريّ ، نشر على الشبكة العالمية ، شعبان ١٤٣٥هـ .
- (٤) تحقيق / د . رمضان عبد التواب ، دار التراث - القاهرة ، ١٩٨٩م .
- (٥) تحقيق / عبد العزيز الميمني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م .
- (٦) تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، الطبعة الثانية ١١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- (٧) مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، المملكة العربية السعودية - الرياض .
- (٨) دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- (٩) السابق ص ٢٩ - ٣٣ .
- (١٠) السابق ص ٣٢ .
- (١١) تاريخ سل والملوك للطبري : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
- (١٢) تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- (١٣) تحقيق / عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

المسألة الزنبورية

والمحاسن والأضداد^(١)، والرسائل^(٢) والبخلاء^(٣)، وليست في عيون الأخبار لابن قتيبة^(٤)، ولا في أدب الكاتب له^(٥)، ولا في المعاني الكبير^(٦)، ولا الشعر والشعراء^(٧).

ولا نجدها في مقتضب المبرد^(٨)، ولا في الكامل^(٩) والفاضل له^(١٠)، ولا في أصول ابن السراج^(١١)، ولا في كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد"^(١٢) الذي صنفه ابن ولاد رادًا فيه على المبرد في المسائل التي غلط فيها سيبويه؛ لم يذكر واحد من هؤلاء العلماء المسألة الزنبورية، ولا أن مذهب سيبويه منع النصب بعد "إذا" الفجائية.

ولم يُشر إليها الزجاج في معاني القرآن^(١٣)، ولا النحاس في إعرابه^(١٤).

- (١) المحاسن والأضداد: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ.
- (٢) مجموع رسائل الجاحظ: تحقيق / د. محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٣م.
- (٣) تحقيق / طه الحاجري، الطبعة الخامسة، دار المعارف - القاهرة.
- (٤) دار الكتب المصرية، تصوير: دار الكتاب العربي ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.
- (٥) تحقيق / محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (٦) كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- (٧) الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الحديث - القاهرة ١٤٢٣هـ.
- (٨) تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٩٩هـ.
- (٩) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار الفكر العربي - القاهرة.
- (١٠) تحقيق / عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٩٥م.
- (١١) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (١٢) تحقيق / د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (١٣) تحقيق / د. عبد الجليل شلبي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (١٤) إعراب القرآن للنحاس: تحقيق / د. زهير غازي زايد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

د . سهير أحمد محمد أحمد

كلّ ما هنالك إشارة من ابن قتيبة في كتابه " المعارف " إلى قدوم سيبويه إلى بغداد فجمع بينه وبين أصحاب النحو ، ولم يظهر سيبويه ، وأنه مضى إلى بعض مدن فارس فهلك هناك وهو شاب^(١) ، ولم يذكر تفاصيل اللقاء ، ولا مسألة الخلاف .

وللمسألة الزنبورية روايات كثيرة في كتب التراجم ومصادر النحو ، ولكنني سأقتصر هنا على المشهور منها أو ما هو متصل السند ؛ لأنه أولى أن يُحتجّ به على صحة الواقعة ، وسأبيّنُ بمشيئة الله تعالى ما فيها من ضعف وتهافت سواء في المتن أو السند .

الرواية الأولى :

قُدِمَى الروايات تلك المذكورة في مجالس العلماء للزجاجي ، بعنوان : " مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد ، قال : " حدثني أبو الحسن^(٢) - قال : حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى ، وأبو العباس محمد بن يزيد ، وغيرهما . قال أحمدُ : حدثني سلمة^(٣) قال : قال الفراء : قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل لذلك يوماً ،

(١) المعارف لابن قتيبة : تحقيق / د . ثروت عكاشة ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م ص ٥٤٤ .

(٢) يعني علي بن سليمان الأخفش الأصغر .

(٣) هو سلمة بن عاصم بن عبد الرحمن أبو محمد البغدادي صاحب الفراء . روى القراءة عن أبي الحارث الليث بن خالد ، وروى القراءة عنه أحمد بن يحيى ثعلب ، وغيره . ويقال إن كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب لأن سلمة كان عالماً وكان يُراجع الفراء فيما عليه ويرجع عنه . تُوفّي بعد السبعين ومائتين . غاية النهاية لابن الجزري عني بنشره / برجستراسر ، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

المسألة الزنبورية

فلما حضر تقدّمتُ والأحمر^(١) فدخلنا ، فإذا بمثال^(٢) في صدر المجلس ،
فقعد عليه يحيى وقعد إلى جانب المثال جعفر والفضل^(٣) ومَن حضر
بحضورهم ، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسألة أجاب فيها
سيبويه فقال له أخطأت .

ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها فقال له أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه
فيها فقال له أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب .

قال : فأقبلتُ عليه فقلتُ إنَّ في هذا الرجلِ حدًّا وعجلة ، ولكن ما تقولُ
فيمن قال : " هؤلاء أبونَ ومررتُ بأبينَ " ، كيف تقولُ مثالَ ذلك من " وأيتُ "
أو " أويتُ " . قال : فقدّر فأخطأ . فقلتُ " أعدِ النَّظَرَ ، فقدّر فأخطأ ، فقلتُ :
أعدِ النَّظَرَ ثلاثَ مرّاتٍ ، يُجيبُ ولا يُصيبُ ، قال : فلما كثر ذلك قال : لستُ
أُكَلِّمُكُما أو يحضرَ صاحبكُما حتى أنظرَهُ ، قال : فحضرَ الكسائيُّ فأقبلَ على
سيبويه فقال : تسألني أو أسألكَ ؟ فقال : لا بل سلني أنتَ . فأقبلَ عليه الكسائي
فقال له : ما تقولُ أو كيف تقولُ : " قد كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعة من
الزنبور فإذا هو هيَ أو فإذا هو إياها "
فقال سيبويه : " فإذا هو هيَ " . ولا يجوزُ النصبُ .

(١) هو عليّ بن المبارك، وقيل : بن الحسن، الأحمر النحوي صاحب الكسائي، لم تذكر
المصادر اسم جده، كان مؤدب الأمين ، أحد من اشتهر بالتقدّم في النحو واتساع الحفظ،
وتذكر المصادر أنه جرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد ، صنف : "
التصريف" و " تفنن البلغاء " توفي عام ١٩٤ هـ . الإنباه ج ٢ / ٣١٣ ، ومعجم
الأدباء ج ٤ / ١٦٧٠ ، والبيغة ج ٢ / ١٥٨ .

(٢) أي فراش . وهو أيضا النمط ، أي ما يُفترَسُ من مفارش الصوف الملونة. اللسان "
مثل .

(٣) ابنا يحيى بن برمك .

د . سهير أحمد محمد أحمد

فقال له الكسائي: لحتت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع : " خرجت فإذا عبدُ الله القائمُ أو القائمُ " فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب . فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، العربُ ترفع في ذلك كله وتتصب . فدفع سيبويه قوله ، فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكمُ بينكما ؟ فقال الكسائي : هذه العربُ ببابك ، قد جمعتهم من كل أوب ، ووفدتُ عليك من كل صُقع ، وهم فصحاءُ الناس ، وقد قنعَ بهم أهلُ المصرين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويُسألون . فقال يحيى وجعفر : لقد أنصفت ، وأمرَ بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقحس ، وأبو زياد ، وأبو الجراح ، وأبو ثروان^(١) ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله . قال : فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمعُ أيُّها الرجلُ . قال : فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال :

أصلحَ اللهُ الوزيرَ ، إنه قد وفد عليك من بلدِهِ مؤملاً فإن رأيتَ ألا تردّه خائباً . فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرجَ وصيرَ وجهه إلى فارس ، فأقامَ هناك حتى مات ولم يُعدْ إلى البصرة .

قال أبو العباس^(٢) : وإنما أدخلَ العمادَ في قوله : " فإذا هوَ إياها " لأنَّ " فإذا " مفاجأةٌ ، أي فوجدته ورأيتَه . و " وجدتُ " و " رأيتُ " تتصبُّ شيئين ، ويكون معه خيرٌ ، فلذلك نصبت العرب " ^(٣) .

(١) ورد الثلاثة الأوائل في الإنباه تحت عنوان : " من الأعراب الذين دخلوا الحاضرة ج ٤ / ١١٤ ، ١١٥ . وورد الأخير في ترجمة مفردة ج ٤ / ٩٩ ، وذكر له بعض المؤلفات .

(٢) يعني ثعلباً .

(٣) مجالس العلماء للزجاجي : تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

المسألة الزنبورية

مناقشة الرواية :

يلاحظ على المناظرة ما يأتي :

أولاً : نسبة هذه المناظرة للزجاجي ليست على جهة اليقين ، فالكتاب ، أي مجالس العلماء ، يبدأ بذكر المجالس مباشرة دون أي مقدمة للمؤلف ، ولا يُذكرُ الزجاجي في بداية السند (١) .

ثانياً : تسلسل السند ليس بقوة واحدة ؛ فيستمر بصيغة " حدثني " حتى يأتي ذكرُ راوي المسألة فيقول سلمة : " قال الفراء " ، ولم يقل : " حدثني " وهذا يدل على غياب المشافهة في الإخبار ، وإنما قد يكون سمع ذلك عن راو عن الفراء ، ولم يسمعه منه نفسه .

ثالثاً : ورد ذكر الرشيد في عنوان المناظرة ثم لم يرد له ذكرٌ بعد ذلك ، فليس له وجودٌ في أثناء المناظرة ، هذا مع ملاحظة التناقض بين ذكر الرشيد أولاً وقول الراوي بعد ذلك : " قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي " .

رابعاً : المناظرة تجيشُ بالأعلام الكبيرة كـ " كالرشيد و يحيى وولديه : الفضل وجعفر ، والبرامكة ، وذكر الأماكن كـ " صدر المجلس ، والمثال " مما يُضفي هيبه لها لإقناع السامع بتصديقها .

خامساً : لم يُصرَّحَ بجمهور المناظرة سوى يحيى وولديه ، فلم يُذكرَ مَنْ حضرها من العلماء أو الأمراء أو العامة ، ولكن أبهم الراوي بقوله " ومَنْ حضر بحضورهم " .

(١) وبالرجوع إلى مقدّمة المحقق تبين أن الكتاب منسوب في بعض نسخ التحقيق إلى أبي مُسلم الكاتب كاتب الوزير ابن حنّابة ، ولم ترد نسخة واحدة منه منسوبة إلى الزجاجي ، لكن المحقق أورد أدلة هي في رأيه تقطع بنسبة الكتاب إلى الزجاجي ، و مع كل هذا فنسبته إليه ليست يقينية .

د . سهير أحمد محمد أحمد

سادسا : الأعراب الذين طلبوا للشهادة لم يحضروا المناظرة ؟ ولماذا تركوا على الباب حتى تطلبَ شهادتهم بعد انتهائها ؟

سابعاً : المناظرة إما أسئلة مُبَهمة ، وإما أسئلة بلا أجوبة ولا أدلة سوى آخر مسألة فيها ، فهي جواب بلا دليل ، فقد سأل الأحمرُ أسئلة لا ندري ما هي ، وطلب الفراء من سيبويه بأن يأتي بـ " أبون وأبين " على مثال " " وأيت " أو " أويت " . ولم يُذكرَ فيها ماذا أجاب سيبويه ، ولا ماذا ردّ عليه الفراء ، فهو سؤال في الهواء لا ندري ماذا قال المسئول ، ولا ما رأيُ السائل .

ثامناً : هذا التردد بين " وأيت " و " أويت " أهو سهو من الفراء لا يذكرُ أيُّهما قال ، أم هو طلبان أن يأتي بـ " أبون " و " أبين " على مثال كل واحد منهما ؟

تاسعاً : تغيبُ هنا شخصية مُقيم المناظرة ، وهو يحيى البرمكي ، فقد ترك الخصمين يتحاوران دون تدخل بينهما لطلب أدلة كل فريق ، ولا لطلب رأي الفراء فيما سأل فيه سيبويه ، سوى تدخله آخر الأمر لاستدعاء الأعراب .

عاشراً : لا ندري ما السبب الذي جعل سيبويه لا يُطالبُ خصمه بقوله فيما سأله فيه ، ولا بدليله عليه .

حادِي عَشْرَ : قولُ الفراء لسيبويه " أعدِ النَّظْرَ " فيه نظر؛ فهل كان ممتحناً لسيبويه فينبهه بقوله " أعدِ النَّظْرَ " ؟ ولا يُتصوَّرُ أن يأتي سيبويه بتقديرات مختلفة في " أبون " و ، " أبين " على مثال " أويت " أو " وأيت " إرضاء للفراء أو خوفاً منه أو جهلاً بالمسألة ، ثم ما الذي منع سيبويه من أن يقول للفراء : وأنت ما قولك وما دليلك !

ثاني عَشْرَ : قول الكسائي لسيبويه " ليس هذا من كلام العرب ، العربُ ترفع في ذلك كله وتتصب " تعبير ركيك قلما بصدر عن الكسائي ؛ لأنَّ الرفع من كلام العرب ، فكيف يقول : ليس هذا من كلام العرب " وقد ذكر بعدُ أن

المسألة الزنبورية

العرب ترفعُ ذلك وتتصبه ، فإذا كانت العرب من كلامها الرفع ، فكيف يقول لسيبويه : " ليس هذا من كلام العرب ! "

ثالث عشر : قول يحيى لسيبويه " قد تسمعُ أيُّها الرجل " قلما يصدر عن وزير بقدر يحيى ، فهو يعرف قيمة سيبويه بل قيمة أيِّ عالم ، ومن المستبعد أن يُخاطبه بهذا الأسلوب ، ولا يتسق مع قوله بعد " قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما " .

رابع عشر : تحتوي المناظرة في بعض مواضعها على السجع الذي لا يتناسب والمناظرات العلمية ، وهو قول الكسائي : " هذه العربُ ببابك قد جمعتهم من كل أوب ، ووفدتُ عليك من كل صقع ، وهم فصحاءُ الناسِ ، وقد قنعَ بهم أهلُ المِصرين ، وسمعَ أهلُ الكوفة وأهلُ البصرة منهم " .

خامس عشر : قول سيبويه : " لستُ أكلُمُكُما أو يحضرُ صاحبُكُما حتى أنظرهُ " يدلُّ على حرص سيبويه الشديد على مناظرة الكسائي ، هذا الذي لا أفهمُ له سببا ، ولمَ لم يكن العكس ؟

أما قول ثعلب إنَّ " إذا " بمنزلة " وجدت " و " رأيتُ " فهذا يقتضي أنها تنصب مفعولين بينهما ضمير العماد ، وهذا ما سيأتي تفنيده في إعراب أمثلة المناظرة في نهاية البحث إن شاء الله تعالى (١) .

الرواية الثانية :

ذكرها الزبُيْدِيُّ في طبقات النحويين واللغويين ، قال : " حكى أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحويُّ المِصرِيُّ قال : قال أحمد بن يحيى ثعلب ومحمد بن يزيد المبرِّد : لَمَّا ورد سيبويه إلى العِراقِ شقَّ أمرُهُ على الكسائيِّ ، فأتى جعفرَ بنَ يحيى بنِ برمكٍ والفضلَ بنَ يحيى بنِ برمكٍ وقال : أنا وليكُما وصاحبُكُما ، وهذا الرَّجُلُ إنما قدمَ ليذهبَ محلي ، قالوا : فاحتل

(١) انظر ص ٢٥ - ٢٨ .

د . سهير أحمد محمد أحمد

لنفسك؛ فإننا سنجعُ بينكما ، فجمعاً عند البرامكة ، وحضر سيبويه وحده ، وحضر الكسائي ومعه الفراء والأحمر وغيرهما من أصحابه ، فسألوه : كيف تقول : كنت أظنُّ العقربَ أشدَّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ قال أقول : فإذا هو هي ، فأقبل عليه الجميع فقالوا : أخطأت ولحنت .

فقال يحيى بن خالد بن برمك : هذا موضعٌ مُشكَلٌ حتى يُحكَمَ بينكم ، فقالوا : هؤلاء الأعرابُ على الباب ؛ فأدخل أبو الجراح ومن وجد معه ممن كان يأخذُ منه الكسائي وأصحابه ، فقالوا :

" فإذا هو إياها " فانصرم المجلسُ على أن سيبويه قد أخطأ . فأعطاه البرامكة وأخذوا له من الرشيد ، وبعث به إلى بلده . فيقال إنه ما لبث إلا يسيراً ثم مات كمدًا " (١) .

مناقشة الرواية :

أولاً : الرواية منقطعة السند حيث تنتهي بثعلب والمبرد ، ولم يُسندها إلى أحد ممن شهد المناظرة .

ثانياً : ذكرها الزبيدي عن النحاس ولا مشافهة بينهما ؛ فالزبيدي لم ير النحاس ولم يتعلم عليه ؛ لأنَّ الزبيدي من علماء الأندلس ، ولم يغادرها حسب ما ورد في تراجم العلماء له (٢) ، والنحاس من علماء مصر ، ورحل إلى بغداد ثم عاد إلى مصر ، وليس من أساتذة الزبيدي (٣) ، إذن لا مشافهة بينهما ، ولا ذكر للمصدر الذي استقى منه الزبيدي هذه الرواية عن النحاس .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) انظر مثلاً : وفيات الأعيان ج ٤ / ٣٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ج ١٦ / ٤١٧ ، والبلغية ج ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) انظر مثلاً : وفيات الأعيان ج ١ / ٩٩ ، وسير أعلام النبلاء ج ١٥ / ٤٠١ ، والبلغية ج ١ / ٣٦٢ .

المسألة الزنبورية

ثالثا : النحاس ليس من أساتذته المبرد ؛ قال الذهبي : " وَهَمَّ ابْن النَّجَّار^(١) فِي قَوْلِهِ : إِنَّهُ - أَيِ النَّحَّاسِ - سَمِعَ مِنَ الْمَبْرِدِ ، فَمَا أَدْرَكَهُ " (٢) وَأَقُولُ : لَعَلَّهُ أَدْرَكَ تِلْمِذَتَهُ ، جَاءَ فِي الْبَغِيَّةِ نَقْلًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ (٣) : " خَرَجَ إِلَى الْعِرَاقِ ، وَلَقِيَ أَصْحَابَ الْمَبْرِدِ " وَالظَّاهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَرِ ثَعْلَبًا ؛ لِأَنَّ وَفَاتَهُ قَرِيبَةً مِنْ وَفَاةِ الْمَبْرِدِ (٤) ؛ فَنَقَلَ النَّحَّاسُ عَنِ الْمَبْرِدِ وَثَعْلَبَ عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ لَيْسَ عَنْ مَشَافَهَةٍ ، وَلَمْ يَذْكَرِ النَّحَّاسُ أَيْضًا مَصْدَرَ النُّقْلِ عَنِ الْمَبْرِدِ وَثَعْلَبَ .

رابعا : كيف يتفق المبرد و ثعلب على رواية اتفاقا تاما في جميع تفصيلاتها على شدة ما بينهما من تنافر وتنافس !

خامسا : كيف يقول ثعلب عن شيخ شيخه الكسائي ما قال ! فقد وصفه بالاحتتيال مما يدل على ضعف النفس ، والإشفاق من لقاء سيئويه مما يدل على ضعف العلم ، وهذا مما يُستبعدُ جدا عن ثعلب الذي قيل عنه إنه كان يدرُسُ كتب الفراء والكسائي درسا ، ولا يعلم مذهب البصريين ، ولا مستخرجا

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله البغدادي ، ابن النجار محدث العراق ، ومؤرخ العصر . ولد عام ٥٧٨م ، دخل الحجاز والشام ومصر والثغر وبلاد الجزيرة والعراق وخراسان ، وقرأ الكتب المطولات ، عمل تاريخا حافلا لبغداد ذيل به واستدرك على الخطيب ، وله كتب كثيرة في الحديث منها : " المؤتلف والمختلف " ، و " انتساب المحدثين إلى الآباء و البلدان " .

و " الكمال في الرجال " ، و " مناقب الشافعي " . توفي سنة ٦٤٣هـ . سير أعلام النبلاء ج ٢٣ / ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ج ١٥ / ٤٠١ .

(٣) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري ، صاحب تاريخ علماء مصر . ما ارتحل ولا سمع بغير مصر ، لكنه إمام بصير بالرجال فهمٌ متينٌ . توفي سنة ٢٨١هـ . سير أعلام النبلاء ج ١٥ / ٥٧٨ .

(٤) توفي المبرد عام ١٨٧هـ ، وتوفي ثعلب عام ١٩٠هـ ، وتوفي النحاس عام ٣٣٨هـ .

للقياس، وكان مقوله : قال الفراء و قال الكسائي^(١) ، وهو الذي نقل عن الرشيد قوله يوم توفي الكسائي ومحمد بن الحسن : "اليوم دفنتُ الفقه والنحو"^(٢).
سادسا : تختلف هذه الرواية عن سابقتها في أنّ الأعراب المُستشهدَ بهم لم يُجيزوا إلاّ النصب ، وفي سابقتها أجازوا الوجهين .

ثامنا : لجأ الكسائي في أول الرواية إلى جعفر والفضل ابني يحيى بن برمك، وكان القولُ في آخرها إلى أبيهما يحيى الذي لم يرد ذكره أولا .

الرواية الثالثة :

قال الزبيديّ نقلا عن النحاس : " وروى هذه الحكاية الأورجيّ الكاتبُ^(٣) بأنمّ من هذا ، وأنا مجتلبها على حسب ما روى ؛ قال : حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري^(٤) قال : حدثني أبو عثمان المازنيّ ، قال : حدثني أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش : أنّ أبا بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر

(١) الإنباه ج ١ / ١٤٤ .

(٢) السابق ج ٢ / ٢٦٨ .

(٣) هو هارون بن عبد العزيز أبو عليّ الأورجيّ الكاتب . كان قد وليّ أعمالا جلييلة من الخراج ، وكتب الحديث ، وصحب الصوفية . توفي سنة ٣٤٤هـ . تاريخ الإسلام للذهبي : تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٧٣هـ - ١٩٩٢م ج ٢٥ / ٣١٤ . ويأتي ذكره عرضا في تراجم العلماء راويا عنهم . انظر : الإنباه ج ١ / ١٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ج ١٤ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن يزيد بن رستم أبو جعفر النحوي الطبري ، سكن بغداد ، وحدث بها عن نصير بن يوسف ، وهاشم بن عبد العويز صاحب الكسائي . كان متصدرا لإقراء النحو وإفادة الطلبة ، صنف غريب القرآن ، والمقصود والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وصور الهمزة ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٠٤هـ . تاريخ بغداد ج ٦ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٢٣ / ١٣٥ ، والبغية ج ١ / ٣٨٧ ، وغاية النهاية ج ١ / ١١٤ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي : تحقيق د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م ج ١ / ٤٥٧ . وورد اسمه في إنباه الرواة ج ١ / ١٢٨ : أحمد بن محمد بن يزيد بن رستم بن يزيد .

المسألة الزنبورية

سيبويه لما قدم على أبي علي يحيى بن خالد بن يرمك سأله عن خبره والحال التي ورد لها فقال له : جئت لتجمع بيني وبين الكسائي فقال له : لا تفعل فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ، ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، فأبى إلا أن يجمع بينهما ، فوعده بيوم ، فلما كان ذلك اليوم غدا إلى دار الرشيد ، فوجد الفراء والأحمر^(١) وهشام بن معاوية^(٢) ، ومحمد بن سعدان^(٣) قد سبقوه ، فسأله الأحمر عن مائة مسألة فأجاب عنها ، فما أجاب بجواب إلا قال : أخطأت يا بصري ، فوجم لذلك سيبويه .

ووافى الكسائي ومعه خلق من العرب ، فلما جلس قال له : يا بصري ، كيف تقول : " خرجت فإذا زيد قائم " ؟ فقال : " خرجت فإذا زيد قائم " ، فقال : أيجوز : " فإذا زيد قائما " ؟ فقال : لا .

فقال الكسائي : هذه العرب على باب أمير المؤمنين ، وقد حضرت فتسأل ، فقال : سلها ، فقال لهم الكسائي : كيف تقولون : " قد كنت احسب أن

(١) هو علي بن المبارك ، وسبقت ترجمته ص ٧ .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي صاحب الكسائي ، يُكنى أبا عبد الله ، ولم تذكر مصادر ترجمته اسم جده ، كان مشهورا بصحبة الكسائي وأخذ عنه له من الكتب " الحدود " لا يرغب فيه ، و " المختصر " و " القياس " . توفي سنة ٢٠٩ هـ .
الفهرست ص ٧٦ ، والإنباه ج ٣ / ٣٦٤ ، والبيغة ج ٢ / ٣٢٨ ، ومعجم الأدباء ج ٦ / ٢٧٨٢ .

(٣) هو محمد بن سعدان الضرير أبو جعفر الكوفي النحوي المقرئ ، ولم تذكر المصادر اسم جده ، ولد سنة ١٦١ هـ ، ثقة عدل ، أحد القراء بقراءة حمزة ، وهو مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما ، أخذ القراءة عن سليم عن حمزة وعن يحيى بن المبارك اليزيدي عن أبي عمرو ، وغيرهما ، و ذكر ابن الجزري في ترجمة الكسائي ج ١ / ٥٣٦ أن محمد بن سعدان من المقلين في الأخذ عن الكسائي ، توفي عام ٢٣١ هـ .
الفهرست ص ٧٦ ، وغاية النهاية ج ٢ / ١٤٣ ، ومعجم الأدباء ج ٦ / ٢٥٣٧ ، والإنباه ج ٣ / ١٤٠ ، والبيغة ج ١ / ١١١ .

العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا الزنبورُ إياها بعينها " ؟ فقالت طائفة : " فإذا الزنبورُ هي ، وقالت أخرى : " إياها بعينها " . فقال : هذا خلاف ما تقولُ يا بصريّ . فقال : أمّا عربُ بلدنا فلا تعرفُ إلا " هوَ هي " فخطأته الجماعة وحصرَ ، فأعطاه يحيى بنُ خالدٍ عشرةَ آلافِ درهمٍ وصرفه .

قال الأَخفشُ : فلما دخلَ إلى شاطئِ البصرة وجّهَ إليّ فجئتُه ، فعرقتني خبره مع البغداديّ ، وودّعتني ومضى إلى الأهواز ، فأقامَ سبويهِ مُدِيّدة في الأهواز ثمّ مات من ذرَبٍ (١) أصابه ، وما أصابه إلا الغمُّ لما جرى عليه " (٢) .

مناقشة الرواية :

يلاحظ على هذه الرواية ما يأتي :

أولاً : نقلُ الزبيدي عن النّحاس لا تُعرفُ جهته ، فهو لم يشافهه كما سبقت الإشارة إليه في الرواية السابقة ، ولم يذكر المصدر الذي استاق منه هذه الرواية .

ثانياً : نقلُ النحاس هذه الرواية عن الأوراجي الكاتب فيه نظر ؛ فالنحاس سبق موتاً من الأوراجي ، فالنحاس توفي عام ثمانية وثلاثين وثلاثمائة ، والأوراجي توفي عام أربعة وأربعين وثلاثمائة ، ثم ما الذي يجعل النحاس ينقل رواية عن الأوراجي وهو ليس مشهوراً من النحاة أو المحدثين ، ولم يصفه مترجموه بالحافظ أو الثقة أو الإمام ، إنما هو كاتب للحديث وراو للأخبار . وأيضاً جهة النقل منه غير معلومة .

ثالثاً : قولُ أبي جعفر أحمدَ بن محمد بن رستم الطبري : " حدثني المازنيّ " فيه نظر ؛ فالمازنيّ متوفى عام ثمانية وأربعين ومائتين ، وقيل : عام

(١) الذرْبُ بالتحريك : الداء الذي يعرض للمعدة فلا تهضم الطعام، ويفسُدُ فيها، ولا تُمْسِكُهُ.

اللسان " ذرب " .

(٢) طبقات النحويين ص ٧٠ - ٧١ .

المسألة الزنبورية

تسعة وأربعين ومائتين ، وقيل عام ستّ وثلاثين ومائتين ، وقيل : عام ثلاثين ومائتين^(١) ، وأبو جعفر بن رستم متوفى عام أربعة وثلاثمائة من الهجرة ، فالفارق الزمنيّ بينهما كبير ، ولم تذكر المصادر التي رجعت إليها أن أبا جعفر بن رستم تتلمذ على المازني .

رابعاً : ما جاء في الرواية من قول الراوي : " فأبى إلا أن يجمعَ بينهما " يُفيد حرص سيبويه الشديد وإصراره على مناظرة الكسائيّ ، و يدلُّ على الرغبة في إشعار السامع بقوة علم الكسائيّ الذي أهاج سيبويه ودفعه دفعا لمناظرته ، وهذا ما لا أسبابَ مقنعةَ له ، ولا يتصوره قارئ الكتاب ، فليس الكسائيّ مكافئاً لسيبويه في النحو ، يشهدُ بهذا الميراث النحويّ للشيخين ، أما في القراءات واللغة فالكسائيّ فضله ومكانته .

خامساً : قولهم " يا بصريّ " في خطاب سيبويه لا يُتصور وقوعه من هؤلاء العلماء حتى إن كانوا في مناظرة .

سادساً : نسبتهم إلى سيبويه منع تجويز " خرجت فإذا زيدٌ قائماً " بنصب " قائماً " يتصادم مع نص كتابه الذي أوردته سابقاً ، وما ذكره شراحهُ ، بل إن سيبويه يوجب النصب إذا تمّ الكلامُ مع " إذا " ، فعنده الوجهان جائزان : الرفع والنصب ، حسب تمام الكلام مع " إذا " الفجائية ، وعدم تمامه^(٢) .

سابعاً : كيف يروي سيبويه للأخفش رواية تقتضي وجهاً يتصادم مع ما ذكره في كتابه وهو جواز النصب في نحو : " خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً ! "

ثامناً : قول سيبويه أو الأخفش " فعرفني خبرهُ مع البغداديّ " يريدان الكسائيّ يوحى بالصراع بين المدائن ، ويكشف عن سبب اختلاق مثل هذه الروايات ، والله أعلم .

(١) انظر مثلاً : الإنباه ج ١ / ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، والبيغة ج ١ / ٤٦٦ .

(٢) انظر ص ٣ - ٥ .

تاسعا : سؤال الأحمر لسيبويه مائة مسألة أمر فيه مبالغة ، لعل الغرض منه كثرة المسائل التي وجهها الأحمر إلى سيبويه ، واللافت للنظر أن سيبويه هنا كالتلميذ الممتحن الذي يقال له أخطأت أو أصبت ، لا يُناقش ، ولا يطلب هو من خصمه قوله ودليله ، فضلا عن تعمية هذه المسائل فلا إفصاح عنها .

الرواية الرابعة :

ذكرها الزبيدي بادئا إسنادها بقوله " أحمد بن يحيى قال : حدثني سلمة ،

قال : قال الفراء :

قدم سيبويه على البرامكة ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل لذلك يوما..... " ثم سرد الرواية الأولى التي تُسبب إلى الزجاجي بعينها ، إلا أن فيها " هؤلاء أيون " ومررت بأيين " بالياء المشددة بدلا من " أبون " و " أبين " ، والظاهر أنه تصحيف . وقد سبق التعليق على هذه الرواية .

الرواية الخامسة :

أوردها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ؛ قال : أخبرنا هلال بن المحسن^(١) ، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح الخزاز^(٢) ، حدثنا أبو بكر

(١) هو هلال بن المحسن بن إبراهيم بن هلال ، أبو الحسين الكاتب . ذكر الخطيب البغدادي أنه وُلِدَ سنة ٣٥٩هـ وسمع الفارسي والرُماني وأبا بكر أحمد بن محمد بن الجراح الخزاز ، وكتب عنه في تاريخ بغداد ، وقال : كان صدوقا . وقال أيضا : أسلم باخرة ، ومات أبوه وجده على الكفر . توفي سنة ٤٤٨هـ . تاريخ بغداد ج ١٦ / ١١٧ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن الفضل بن جعفر بن محمد بن الجراح أبو بكر الخزاز ، سمع أبا بكر بن دريد ، وأبا بكر بن السراج ، وأبا بكر بن الأنباري ، وروى كثيرا من = تصانيفهم . كان ثقة حسن الخط والإتقان والضبط أديبا كثير الكتب . مات سنة ٣٨١هـ . الوافي بالوفيات ج ٨ / ٥٣ .

المسألة الزنبورية

محمد بن القاسم بن بشار^(١) ، حدّثنا أبو العباس يعني ثعلبًا ، حدّثنا سلمة بن عاصم^(٢) ، حدّثنا الفراء ما لا أُحصي ، قال : " قدّم سيبويه إلى بغداد فأتى يحيى بن خالد ، فقال له : اجمع بيني وبين الكسائي لأناظره وأنت تسمع ، فقال له يحيى : الكسائي عندنا رجلٌ عالم لا يمتنع من مناظرة أحد ، وأنا أتقدّم إليه بالحضور ، فإذا كان يومٌ كذا وكذا فاحضر ، وعرف الكسائي أصحابه ، فسبق الفراء والأحمر^(٣) في ذلك اليوم إلى دار يحيى ، فجلسا في الموضع الذي أُعدّ للكسائي وسيبويه ، ثمّ جاء سيبويه فرفعا ، وألقى عليه الأحمر مسألة فأجاب فيها ، فقال له الأحمر : أخطأت ، وألقى عليه أخرى فأجاب فقال له : أخطأت ، وكان الأحمر حادًا حافظًا ، فغضب سيبويه ، فقال له الفراء : إنّ معه عجلة . فمن قال : " هؤلاء أبون ، ورأيت أبين ، ومررت بأبين ، في جمع الأب على قول الشاعر :

وكان بنو فزارة شرّ عمٍّ وكنتم لهم كشرّ بني الأخينا^(٤)

(١) هو أبو بكر بن الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، كان أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظًا له . ولد سنة ٢٧١هـ ، وصنف كتبًا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث ، والمشكل ، والوقف والابتداء ، وغير ذلك ، وكان صدوقًا فاضلًا . توفي سنة ٣٢٨هـ . تاريخ بغداد ج ٤ / ٣٩٩ .

(٢) سبقت ترجمته ص ٦ .

(٣) سبقت ترجمته ص ٧ .

(٤) من الوافر لعقيل بن علفة المُرِّي في النوادر لأبي زيد: تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق - بيروت ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ص ٣٥٧ ، ٥٠٧ ، و خزانة الأدب للبغدادي : تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ج ٤ / ٤٨٠ ، ولسان العرب : " أبا " . وهو من شواهد المقتضب ج ٢ / ١٧٢ ، والبيان والتبيين ج ١ / ١٨٦ .

كيف تمثّل مثاله من " أويت " (١) فأجابه سيبيويه بجواب فعارضة بإدخال فيه، فانتقل منه إلى جواب آخر ، فعارضة بحجة أخرى ، فغضب وقال : لا أكلّمكُمَا حتى يجيء صاحِبُكُمَا / فجاء الكسائي ، فجلس بالقرب منه ، وأنصت يحيى والناس ، فقال له الكسائي : أتسألني أم أسألك ؟ فقال : لا بل سلني ، قال : كيف تقول : " خرجتُ فإذا عبدُ الله قائمٌ " ؟ فقال سيبيويه : " قائمٌ " بالرفع ، فقال له الكسائي : أتجيزُ " قائمًا " بالنصب ؟ قال : لا ، قال له الكسائي : فكيف تقول :

" كنت أظنُّ أنّ العقبَ أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا أنا بالزنبور إياها بعينها " قال : لا أجيزُ هذا بالنصب ، ولكني أقول : " فإذا أنا بالزنبور هو هي " ، فقال الكسائي : الرفع والنصب جائزان ، فقال سيبيويه : الرفع صوابٌ والنصب لحنٌ ، فعَلتْ أصواتُهُما بهذا ، فقال يحيى : أنتما عالمانِ ليس فوقكما أحدٌ يستفتي ، ولم نبلغ من هذا العلم مبلغاً نُشرفُ به على الصوابِ من قولكما ، فما الذي يقطعُ بينكما ؟

فقال الكسائي : العربُ (٢) الفصحاءُ المقيمونَ على باب أمير المؤمنين الذين تُرضى فصاحتهم ، تُحضرهم فتسألهم ، عمّا اختلفنا فيه ، فإن عرفوا النصبَ علمتَ أنّ الحقَّ معي ، وإن لم يعرفوه علمتَ أنّ الحقَّ معه ، فأشارَ إلى بعض الغلمانِ ، فلم يكنْ إلا ساعة حتى حضرَ منهم خلقٌ كثيرٌ ، فقال لهم يحيى : كيف تقولون : " خرجتُ فإذا عبدُ الله قائمٌ " ؟ فلمّا وقعت المسألة في أسماعهم تكلمَ بها بعضهم بالنصب ، وبعضهم بالرفع ، فلمّا كثر النصبُ أطرق سيبيويه ، فقال الكسائي : أعزَّ اللهُ الوزيرَ ؛ إنّه لم يقصدك من بلده إلا راجياً فضلكَ

(١) كتبت خطأ في تاريخ بغداد ج ١٣ / ٥٩٠ " أويت " .

(٢) الظاهر أنه فاعل لفعل محذوف ، تقديره : " يقطع " المذكور في الكلام السابق ؛ أي :

يقطع بيننا العربُ الفصحاءُ . ويجوز أن يكون مبتدأ .

المسألة الزنبورية

ومؤملاً معروفك ، فإن رأيتَ ألا تردّه خائباً مما أمَل . قال : فدُفِعَتْ إليه بذرة اختلف فيها الناس ، فقال بعضهم : كانت من يحيى ، وقال بعضهم : كانت من الكسائي ، فقال بعضُ الجهّال : إنّ الكسائي واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراد ، وهذا قولٌ لا يُعْرَجُ عليه ، لأنّ مثلَ هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغدادَ أجمعين " (١) .

مناقشة الرواية :

أولاً : أكثر رواة هذه الرواية أخذوها في سنٍّ مبكرة قريبة من سنّ الحادثة؛ فهلال بن المحسن كانت سنّه اثنتين وعشرين سنة حينما توفّي أستاذه الذي روى عنه، وهو أبو بكر الخزاز، وأبو بكر الخزاز بينه وبين وفاة أستاذه الذي روى عنه، وهو أبو بكر بن الأنباري ثلاث وخمسون سنة، وأبو بكر بن الأنباري كانت سنّه عشرون سنة حينما توفّي شيخه الذي روى عنه، وهو ثعلب، وسلمة الذي روى عن الفراء بينه وبين وفاة الفراء نحو من ثلاث وستين سنة (٢) ، فهذه السنُّ لا تتيح لصاحبها النظر والتمحيص والتحقق من صحة الرواية .

ثانياً : قول سيبويه ليحيى " اجمع بيني وبين الكسائي لأنظرة وأنت تسمع " تدلُّ على حرص سيبويه على مناظرة الكسائي ، وهو الأمر غير المفهوم ، كما سبقت الإشارة إليه في المناقشات السابقة .

ثالثاً : لمْ لمْ يذهب سيبويه لمناظرة الكسائي في مسجد الكوفة أو في حلقات الكسائي ، وإنما حرص على أن تكون المناظرة أمام يحيى بن خالد ؟ هل واطع هذه الرواية أراد إحياء السامع بحرص سيبويه على المال ؟

(١) تاريخ بغداد جـ ١٣ / ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(٢) راجع التراجم السابقة لهؤلاء العلماء. وأما عن ثعلب فقد توفي سنة ٢٩١هـ، وتوفي

الفراء سنة ٢٠٧هـ، وتوفي سلمة بعد سنة ٢٧٠هـ .

رابعاً : مَنَعُ سيبويه تجويزَ النصب في " خرجتُ فإذا عبدُ الله قائمٌ " يتصادم مع ما نص عليه في كتابه ، بل النصب عنده واجبٌ إذا تمَّ الكلام مع " إذا " أي إذا اعتُبرتُ " إذا " خبراً مقديماً ، و " عبدُ الله " مبتدأ مؤخرًا ، فالنصب عنده واجب . وقد سبقت بيانُ ذلك في عرض نصِّ كتابه (١) .

خامساً : رواية المسألة هنا فيها بعض اختلاف عن الروايات السابقة ، فقد دخلت الباء على الزنبور ، وأقحم ضمير بين " إذا " و " الزنبور " ، فقد قال الكسائي لسبويه : فكيف تقولُ : " كنت أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا أنا بالزنبور إياها " بعينها " .

سادساً : سئل الأعرابُ هنا عن المثال ، وهو " خرجتُ فإذا عبدُ الله قائمٌ أو قائمًا " لا عن المسألة الزنبورية بخلاف الروايات السابقة .

سابعاً : لغة العرب تقومُ على الوقف والابتداء ، وإذا سئلَ العربُ عن هذا المثال كما ورد إلينا في مثال الرفع لن ينطقوه إلا بالسكون ؛ لأن الوقف على المرفوع بالسكون في لغة العرب ، إلا إن وصلوه بقولهم : " يا هذا " ، مثلاً ، أو " يا فتى " . فقولهم إنَّ العربَ تكلموا بالرفع دون وصلها بشيء لا ينطبق على مذهب العرب في الوقف والابتداء .

ثامناً : قول سلمة : " حدَّثنا الفراءُ ما لا أحصي " فيه محاولة لتأكيد حدوث هذه المناظرة ، بدلالة كثرة ترديد الفراء لها .

تاسعاً : وجه سيبويه الذي رواه عنه ابن الأنباري هنا يتناقض مع وجهه الذي رواه عنه في الرواية الآتية من نصبه للضمير الثاني في " فإذا هو إياها " .

(١) انظر ص ٣ - ٥ .

المسألة الزنبورية

الرواية السادسة :

أوردها أبو حيان في تذكرة النحاة^(١) ووردت أيضا في نصّ مخطوطة ذكر محققها الدكتور محمد ابن سعد الشواي أنها كتبت في آخر الجزء الأول من كتاب سيبويه المحفوظ في مكتبة جروم في تركيا ، وهي بخط الزمخشريّ كتبها في آخر الجزء الأول من نسخته من كتاب سيبويه ناقلا إياها من نسخة الإمام ابن طلحة^(٢) في آخر الكراسة الأولى من كتاب سيبويه ، وقام الدكتور الشواي بدراستها وتحقيقها في بحثه الذي عنوانه بـ " المسألة الزنبورية نسخة فريدة برواية مختلفة " ^(٣) لكن رواية أبي حيان نقلها من خط أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن خَاصَة اللخميّ الأندلسي^(٤) ، والروايتان متطابقتان

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان : تحقيق / د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٢) هو عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله أبو بكر البائري ، ويكنى أيضا أبا محمد ، أصله من يابرة ونزل أشبيلية ، روى عن أبي الوليد الباجي وغيره ، وكان ذا معرفة بالنحو والأصول والفقه وحفظ التفسير ، وله ردُّ على ابن حزم ، استوطن مصر مدة ، ثم رحل إلى مكة ، وفيها قرأ عليه الزمخشريّ كتاب سيبويه . مات سنة ٥١٨ هـ .
نفتح الطيب للمقرّي التلمساني : تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ج ٢ / ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، والبغية ج ٢ / ٤٦ .

(٣) بحث عرض في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العلوم العربية ، العدد ٤٢ عام ٢٠١٦ م ، ١٤٣٨ م .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن خَاصَة ، بفتح الخاء المعجمة واللام والصاد ، أبو عبد الله اللخميّ البلسني ، كان أستاذا في علم اللسان والأدب حافظا للغات ، قرأ كتاب سيبويه بدانية وبلنسية ، وتوفي ٥١٩ هـ . الوافي بالوفيات ج ٣ / ١٩٢ .

إلا في قليل من الألفاظ التي تتقارب في المعنى تقاربا كبيرا . ونصّ هذه الرواية ما يأتي (١) :

" أبو الخصيب الفارسي (٢) قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد : وفد أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المنبوز (٣) بسبويه ، وفد بغداد من البصرة لمناظرة أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ، فاستأذن على هارون الرشيد فأذن له ، فلما مثل بين يديه ، فأوجز في تمام وحسن بيان ، ثم قال الرشيد : أمر ما جاء بك يا أبا البشر ، فقال : التماس مناظرة الشيخ ، يعني الكسائي ، وكان حاضرا ساعتئذ ، فالتفت إليه الرشيد فقال : لتنظر فيما دعاك إليه الشيخ ، فقال أنا مؤدّب الخليفة ومتى قطعني وصم أنف الخليفة يا أمير المؤمنين ، قال الرشيد : لن تستبذ بمعذرة عن مسألته ومناظرته ، قال الكسائي : أفلا أحضر بعض تلاميذه (٤) ، فقال الرشيد : أو في تلاميذك من يقاومه ؟ فقال الكسائي : أجل ، فليحضر ، فأمر يحيى بن زياد الفراء ، فأتى به ، فلما صار بمرأى من الرشيد سلم فأوجز ولم يؤذن له في القعود ، فلما أغفل قال : أين أجلس ؟ فقيل له حيث أنت .

(١) أثبت هنا نص النسخة المحققة إلا ألفاظا وجدتها بعيدة عن الصواب أو ليست انطبقت للمقام فذكرت فيها ما في رواية تذكره أبي حيان .

(٢) لم أقف على ترجمته ، ولكن ذكر الزبيدي في طبقاته ص ٣٠٦ في ترجمة عثمان بن الأصم أنه كانت له رحلة سنة أربع وثلاثمائة لقي فيها أبا الخصيب الفارسي المكي النحوي ، ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر : تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م ج ٣ / ١٠٢ عن ابن مكنوم أن أبا الخصيب نحوي من أصحاب المبرد ، وله كتاب " النوادر " .

(٣) في تذكره النحاة ص ١٢١ المنبور ، بالراء المهملة .

(٤) في تذكره النحاة ص ١٢١ : تلاميذي .

المسألة الزنبورية

ثم قال له الكسائي: إن أمير المؤمنين يأمرُك بإحياء المؤانسة بمناظرة أبي البشر، فقال: سمعا وطاعة، والتفت إلى سيبويه فقال: يا هناه^(١) أتسأل فأجيب أم أبتدي فأصيب؟ فتبسّم الرشيد وقال: ما له قاتله الله، ما أحسن ما استدعاه المسألة، وكان سيبويه استتكف عن المقاومة فقال: سل يا حدث، فقال الفراء: كيف تقول: ظننت أن العقب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو هو هو، أو هي هي، أو كيف تقول: فأطرق سيبويه ملياً، ثم قال: أقول: فإذا هو إياها. فقال: أخطأت، يرحمك الله، فقال الكسائي: صه يا هُمزة، ارفق بالشيخ. فقال الفراء: أحسن النظر يا عمرو^(٢)، فقال: الجواب كاف لمن أحضر جوابه سمعا، وأوسع المقام إنصافا.

فالتفت الرشيد إلى الكسائي فقال: أخطأ أم أصاب؟ فقال: بل أخطأ، فقال سيبويه: أجوز في مجلس الخلافة يا أمير المؤمنين؟ فقال: بل العدل إن ابتغيت إليه سبيلا، فقال: بيني وبينه^(٣) القشيريون من بني شيبان، فهم مقام الفصاحة، قال الرشيد: ليدخل من الباب منهم، فأدخلوا أشتاتا، وسئلوا أفيذا، فكل يقول: فإذا هو هي، فارتيق^(٤) سيبويه، وسقط في يديه، وسأل الإذن في الرجعى، فما لبث أن جاء النعي بموته، فسيء الكسائي بذلك، وقال: أخشى يا أمير المؤمنين أن أكون قد شاركت في دمه.

(١) في تذكرة النحاة ص ١٢١: "يا هناه" بالثناء. والوجهان جائزان، ومعناها: يا رجل. اللسان "هنا".

(٢) في النسخة المحققة ص ١١٠: "يا عم" والظاهر أنه خطأ؛ لأن العلم الثلاثي لا يُرخم.

(٣) في النسخة المحققة ص ١١٠: "وبينهم"، وما في التذكرة ص ١٢٢ أنسب للمقام.

(٤) في التذكرة ص ١٢٢: "فارتيق" ويقال: جعل رأسه في الربة فارتيق، وارتيق الطبي في الحباله: علق. اللسان "ربق".

قال أبو بكر^(١) : فسألتُ أبا بكر بن الأنباريَّ عما أوحى سيبويه من حجته والذي أنكرَ ، والذي ذهبَ إليه الفراءُ ، فقال : مَنْ أنكرَ شيئاً عاداهُ ، وسيبويه في أصالة رأيه ، وعارضته واتساع فهمه ، ومده طُنْبَات^(٢) المقاييس وفتحهُ الموصدَ من رُتُجِ أبواب النحو فذُّ ، لا مثيلَ له في عصره وإنما توهمَ أنَّ الفراءَ يستعملُ في لحنته ما تستعمله الأئمة^(٣) في العلم من الإضمار والحذف واستنباط مجازات؛ لأنه لما ذكر الظنَّ بدأ أضمره عوداً ، كأنه قال : " ظننتُ أن العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور فلما لسعني الزنبور ظننته هو إياها ، هذا كلامٌ متوهمٌ ، حذفه متوهمه ثقة بفهم من خاطبه، لأنَّ مَنْ صحَّتْ قريحته فباللحنة يستدلُّ على الفصل من الوصل ، فلما أضمر الظنَّ المتصلَّ بهاء العماد، قامت^(٤) الهاء مقام المفعول به ، وجُعِلَ " هو" توكيداً لهاء العماد ، نصب " إياها " بتعدي الفعل إليه ، كقول الله عز وجل (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً)^(٥) .

ثم دافع ابن الأنباري عن الفراء بعد ذلك بأنه في ذلك مثل موسى والخضر عليهما السلام ، فكما أن موسى لم يعلم العلة في ما فعل الخضر وعاتبه على ما يفعل، كذلك الفراء لم يعلم العلة فيما ذكره سيبويه مع غزارة علمه .

(١) هو ابن الجراح الخزاز الذي سبقت ترجمته في الرواية السابقة .

(٢) في النسخة المحققة ص ١١١: " طُنْبَات " ، ولم أر له وجهاً في اللغة ، والمذكور في اللغة " الطنْبَات " بتخفيف الباء ، وهي جمع " ظبَّة " حذ السيف . أما الطنْبَات فهو جمع " طنْب " بسكون النون وضمها ، ويجمع على أطناب أيضاً ، وهي الطوال من حبال الأخبية . اللسان " طنْب " .

(٣) في النسخة المحققة ص ١١١: " وإنما أتوهم أن الفراء لم يستعمل في لحنته ما تستعمله الأئمة " والمثبت أقرب للسياق .

(٤) هكذا في الروايتين، والأولى في السياق " وقامت "؛ لأن جواب " لما " هو " نَصَبَ إياها" .

(٥) سورة المزمل : الآية " ٢٠ " .

المسألة الزنبورية

وَكُتِبَ فِي آخِرِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ مَا نَصَهُ " هَذَا مِنْتَهَى الْقَوْلِ فِيمَا جَرَى بَيْنَ الْفِرَاءِ وَسَيَّبِيوِيهِ وَمَا حَكَاهُ الْأَنْبَارِيُّ مِنْ مُؤَلَّفٍ لَفْظُهُ مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ اخْتِيَارُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِمِائَةَ (١) .

مناقشة الرواية :

أولاً : لا إسنَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، سِوَى مَا حَكَاهُ أَبُو الْخَصِيبِ الْفَارَسِيُّ عَنِ الْمَبْرَدِ ، دُونَ اتِّصَالِ فِي السَّنَدِ إِلَى أَحَدِ حُضُورِهَا .

ثانياً : رِوَاةُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِمَّنْ قَرَأَ كِتَابَ سَيَّبِيوِيهِ ، وَخَبَرَ قِيَاسَهُ وَمَذْهَبَهُ ، سِوَا فِي ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيِّ أَوْ ابْنِ طَلْحَةَ ، أَوْ ابْنِ خَلَّصَةَ ، وَلِذَلِكَ اخْتَارُوهَا عَلَيَّ غَيْرَهَا .

ثالثاً : رِوَايَةُ الْمَبْرَدِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ مَذْهَبَ سَيَّبِيوِيهِ هُنَا تَتَنَاقَضُ مَعَ رِوَايَةِ مَذْهَبِهِ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَالْخَامِسَةِ ، حَيْثُ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ مَذْهَبَ سَيَّبِيوِيهِ الرَّفْعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الزَّنْبُورِيَّةِ ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الرَّوَايَةِ الْخَامِسَةِ أَنَّ مَذْهَبَ سَيَّبِيوِيهِ الرَّفْعُ فِيمَا عُرِضَ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِلَّةٍ .

رابعاً : هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَظْهَرُ فِيهِ شَخْصِيَّةَ الرَّشِيدِ ، فَلَهُ حُضُورٌ وَحَدِيثٌ فِي أَوْلَاهَا وَوَسْطَاهَا وَآخِرَاهَا .

خامساً : يُبَالِغُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَجْبِيلُ سَيَّبِيوِيهِ ، فَهُوَ يُخَاطَبُ بِـ " يَا أَبَا بَشْرٍ " ، وَيُلَقَّبُ بِـ " الشَّيْخِ " بِعَكْسِ الْحَالِ فِي الرَّوَايَاتِ السَّابِقَةِ ، فِي حِينٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّقْلِيلِ مِنْ شَأْنِ الْفِرَاءِ حَيْثُ أُغْفِلَ وَلَمْ يُسْمَحْ لَهُ بِالْقَعُودِ إِلَّا بَعْدَ سُؤَالِهِ ذَلِكَ ، وَكَأَنَّ وَاضِعَهَا أَرَادَ الْإِنْتِصَافَ لِسَيَّبِيوِيهِ ، وَإِعْطَاهُ بَعْضَ مَقْدَارِهِ .

سادساً : قَوْلُ سَيَّبِيوِيهِ لِلْفِرَاءِ : يَا " حَدَّثَ " يُخَالِفُ حَقِيقَةَ سَنَةِ عِنْدَ حُضُورِ هَذِهِ الْمُنَازَرَةِ عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهَا ، فَقَدْ كَانَ عَمْرُهُ وَقْتِ عَقْدِ الْمُنَازَرَةِ عَامَ ثَمَانِينَ وَمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ عَامًا تَقْرِيْبًا ؛ حَيْثُ إِنَّهُ تَوَفِيَ عَامَ سَبْعَةِ

(١) "المسألة الزنبورية نسخة فريدة برواية جديدة " ص ١٠٩ - ١١١ .

د . سهير أحمد محمد أحمد

ومائتين، ويقدر ابن خلكان ميلاده بأنه عام أربعة وأربعين ومائة للهجرة^(١)،
وذهب محقق المنقوص والممدود " إلى أنه ولد عام أربعين ومائة للهجرة^(٢)،
فتكون سنه عند المناظرة أربعين عاما ، إلا إن كان سيبويه يعني بهذه الكلمة
التقليل من شأنه .

سابعاً : غموض ردّ سيبويه على الفراء ، فهو لم يذكر علته في مذهبه
الذي ذهب إليه من نصب " إياها " ، وإنما قال كلاماً مبهماً ، وهو : الجواب
كافٍ لمن أحضر جوابه سمعاً ، وأوسع المقام إنصافاً ، وذلك لأن من نسب
له اختيار النصب لا يستطيع أن يحدد تعليل سيبويه له ، وإن كان يرى أنه لا
يتصادم مع مقاييس كتابه .

ثامناً : تعيين سيبويه لبني شيبان ليحكموا بينه وبين الفراء ، وعده إياهم
من الفصحاء لا يشهد له كتابه ، فليس فيه ذكر لهم ممن روى لغاتهم
وأوجههم^(٣) .

تاسعاً : تختلف هذه الرواية عن سابقتها بأن سيبويه هو الذي يطلب شهادة
الفصحاء وليس الكسائي .

وهذه الروايات الست الإسناد المتصل فيها ينتهي بثعلب عن سلمة عن
الفراء ، لا طريق سواهم في حكاية المناظرة سوى ما انتهت الرواية فيه إلى
الأخفش ، وهذه فيها نظر حيث إن الراجح أن الأخفش لم يشهد المناظرة إذ لا
قول معلوماً له فيها . وتجتمع كلها على أن سيبويه لم يظهر في المناظرة أياً
كان اختياره فيها ، ويُص في أكثرها على أن سيبويه يأبى النصب في نحو :

(١) وفيات الأعيان : تحقيق / إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٩٧٢م ج ٦ /
١٨٢ .

(٢) انظر : المنقوص والممدود " للفراء : تحقيق / عبد العزيز الميمني ، الطبعة الثالثة ،
دار المعارف - القاهرة ص ٥ .

(٣) انظر فهرس كتاب سيبويه ج ٥ / ١٩٧ .

المسألة الزنبورية

"خرجت فإذا زيدٌ قائماً" ونهت في غير موضع أن هذا يتنافى مع نصّ كتابه الذي يجوز فيه الوجهين . وفيها ما هو ظاهر التناقض كرواية المبرد و ابن الأنباري عن سيبويه وجهين مختلفين في روايتين منها ، وهو ما أوضحته في التعليق الثالث على الرواية السادسة ، وفيها ما يبعد وقوعه كوصف ثعلب الكسائي ، وهو شيخ شيخه الفراء ، وشيخ المدرسة الكوفية بالاحتياط للفوز على سيبويه ، وضعف العلم ، وهو ما ورد في الرواية الثانية . وجميع الأسانيد فيها لا تخلو من نظر ، كما سبق إيضاحه عقب كل رواية .

**

المحور الثاني

الأدلة على أن المسألة الزنبورية ليست حقيقة مؤكدة في التاريخ

أولاً: في الكتاب أمثلة كثيرة من الحذف والتقدير، منها ما هو أكثر غرابة من تقدير عامل لـ "إياها" ، وأبعد تأويلاً منه ، فقد عقد سيبويه باباً في كتابه بعنوان " هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعلُ لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل " (١) ذكر فيه مواضع كثيرة لحذف الفعل ، أذكرُ منها ما هو بعيد في التأويل والتقدير ، من ذلك قول القطامي :

فكرتُ تبغيه فوافقتُهُ على دمه ومصرعه السباعا (٢)

فالمتبادر رفع " السباع " على أنها مبتدأ مؤخر، خبرها الجار والمجرور المقدم ، وهو " على دمه " ومع ذلك فقد نصبه الشاعر ، وأقرّ النصب سيبويه بعامل محذوف؛ لأن التقدير عنده : وافقت السباعا ، لأنه لما قال : " وافقتُهُ " عَلِمَ أن السباعَ قد دخلن في الرؤية (٣) .

(١) الكتاب ج ١ / ٢٨٠ .

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٨٤ ، والبيت من الوافر، للقطامي في ديوانه : تحقيق / د . إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٦٠م ص ٤١ ، وال نوادر ٢٠٤ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي : تحقيق / د . حسن هندلوي ، دار القلم - دمشق ، دار العلوم والثقافة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٥٤٠ ، والخصائص : تحقيق / محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ج ٢ / ٤٢٦ ، والنكت ج ١ / ٣٥١ ، ورواية الديوان :

فكرتُ عند فيقتها إليه فألفت عند مريضه السباعا

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٨٥ ، والنكت ج ١ / ٣٥١ .

المسألة الزنبورية

ومنه قولُ ابن قيس الرقيّات :

لن تراها ولو تأملتَ إلا ولها في مفارقِ الرأسِ طيبا^(١)

فالمتبادر أن الطيب مبتدأ مؤخر خبره " لها " ، ولكن الشاعر نصبه ، وأقر ذلك سيبويه ، فنصبه بعامل محذوف ، ووجهه بأن المعنى : إلا ورأيت لها طيبا ، لأنه لما قال " تراها " علّم أن الطيب قد دخل في الرؤية^(٢) .

وقولُ عبدِ بني قيس :

قد سالمَ الحياتُ منه القدما الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

وذاتَ قرنينِ ضموزًا ضرزما^(٣)

(١) الكتاب ج ١ / ٢٨٥ ، والبيت من الخفيف ، في ملحقات ديوان ابن قيس الرقيّات : تحقيق / محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت ص ١٧٦ ، والمقتضب ج ٣ / ٢٨٤ ، وابن يعيش ج ١ / ١٢٥ ، والخصائص ج ٢ / ٤٢٩ ، ورواية الديوان : لن تراها ولو تأملت منها ولها في مفارق الرأس طيبا

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٨٥ ، والنكت ج ١ / ٣٥١ .

(٣) الكتاب ج ١ / ٢٨٧ و الرجز نسب في خزانة الأدب ج ١١ / ٤١١ إلى مساور العبسي ، وقيل : للعجاج ، أو أبي حيان الفقعسي ، أو الدبيري ، أو عبد بني عبس ، والنسب نفسها عدا الأخير في فيو شواهد المغني للسيوطي : تصحيح الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة - بيروت ص ٩٧٣ إلا أن فيه التدمريّ بدلا من الدبيري ، والبيت بدون نسبة في المقتضب ج ٣ / ٢٨٣ ، والنكت ج ١ / ٣٥٢ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٨ ، وشواهد المغني ٣٢٩ ، والخصائص ج ٢ / ٤٣٠ ، واللسان " ضرزم " ، و " شجعم " . وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثرُ فيهما . والضموز : الساكنة ، والضرزُم : المُسنّة ، وهي أخصب الحيات ، والأفعوان وما بعده حيات .

فنصب " الأفعوان " مع أنه بدل من الحيات ، وهي مرفوعة ، فوجهه بأن التقدير : وسالمت القدم الأفعوان ، لأنه إذا سالمت الحيات القدم فالقدم أيضا قد سالمت الحيات (١) .

ومن أعرب الحذف عنده من وجهة نظري قول أوس بن حجر :

تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الحقيبة رادف (٢)

فرفع كلا من " رجلاها " ، و " يداها " على أن " يداها " فاعل بفعل

محذوف ، والتقدير : وتواهق يداها رجليها .

ولغرابة البيت أنشده المبرد : " تواهق رجلاها يديه " ، وقال : " فمن

أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يستغن ، ولو جاز لجاز " ضارب عبداً لله زيداً " ؛ لأن من كل واحد منهما ضرباً " (٣) .

وقال أبو عليّ الفارسي : " ووجهه أن المعنى : تواهق رجلاها يديها ،

فحذف المفعول ، لأن المفعول قد حذف كثيراً في كلامهم وأضمر فعلا ارتفع به يداها " (٤) .

(١) الكتاب ج ١ / ٢٨٧ .

(٢) الكتاب ج ١ / ٢٨٧ والبيت من الطويل ، لأوس بن حجر في ديوانه: تحقيق / محمد

يوسف نجم ، دار - بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ص ٧٣ ، والمقتضب ج ٣ / ٢٨٥ ،

وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٨ ، والخصائص ج ٢ / ٤٢٥ ، والنكت ج

١ / ٣٥٣ ، واللسان " وهق " . يصف أتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذي يريد

ويزعجها نحوه ويلازمها ، ، فرأسه لها كالتب الرادف خلف الحقيبة ، والتب إكاف

البعير على قدر السنام ، والحقيبة كالبرذعة تحت الحلس ، والمواهة المسابرة .

ورواية الديوان : تواهق رجلاها يديه .

(٣) المقتضب ج ٣ / ٢٨٥ .

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٨ .

المسألة الزنبورية

ثانياً : لم يكن سيبويه متشدداً مع " إذا " الفجائية فيما لها من أحكام، فقد أجاز وقوع الاشتغال بعدها ، في حين منعه كثير من النحاة ؛ قال في باب الاشتغال : " هذا بابٌ يُحْمَلُ فِيهِ الْأَسْمُ عَلَى اسْمِ بُنْيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً ، وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِوذلك قولك : " عمرو لقيته وزيداً كَلَّمْتَهُ " ، إن حملتَ الكلامَ على الأوَّل ، وإن حملته على الآخرِ قلتَ : " عمرو لقيته وزيداً كَلَّمْتَهُ " (١)..... فإن قلت : " لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به " ، و" لقيت زيدا وإذا عبدُ الله يضربُهُ عمرو " فالرفع إلا في قول من قال : " زيدا رأيتهُ " ، و" زيدا مررتُ به " ؛ لأن " أما " و" إذا " يُقَطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ " (٢). أي إنَّ " أما " و" إذا " الفجائية الكلام بعدهما في حكم الابتداء ، فكما جاز في الابتداء.

الوجهان : الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال ، نحو قولنا : " زيداً رأيتهُ " ، و" زيدا رأيتهُ " ، وإن كان المختارُ الرفع ، كذلك بعد " أما " و" إذا " الوجهان جائزان ، والمختار الرفع؛ فنقولُ على هذا : " لقيتُ زيدا وأما عمرا فكلمته " ، " ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يضربه بكرٌ " ، والمختارُ الرفع (٣) .
وقوله يُقَطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ أي إنهما لا يعطفان ما بعدهما على ما قبلهما كحروف العطف ، وإنما يستأنف بعدهما الكلام .

(١) الكتاب ج ١ / ٩١

(٢) الكتاب ج ١ / ٩٥ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، الجزء الثالث : تحقيق / د. فهمي أبو الفضل ، الطبعة

الثالثة ١٤٣٥هـ — ٢٠١٣م ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ص ١٤٢ .

وقد منع الاشتغال مع " إذا " الفجائية كثير من العلماء كالرضي^(١) وابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣) وأبي حيان^(٤) والأشموني^(٥) وابن عقيل^(٦)، وحجتهم في ذلك أن " إذا " الفجائية

لا يليها الفعل ؛ قال ابن مالك : " وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا ، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده ولم يل " إذا " فعلٌ ظاهرٌ ولا معمولٌ فعل ، إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه " (٧) .

قوله " أو مبتدأ محذوف الخبر " هذا على اعتبار حرفيتها، أما على اعتبار اسميتها، فيمكن اعتبارها ظرفا خبرا مقدما، وما بعدها المبتدأ .

ثالثا : تضعيفُ الفراء تركيبا شبيها بـ " إذا هو إياها " قال في معانيه : " وقد روي (وما أمرنا إلا واحدة) (٨) بالنصب، وكأنه أضمر فعلا ينصب به الواحدة، كما تقول للرجل: " ما أنت إلا ثيابك مرّة، ودابتك مرّة، ورأسك مرّة " أي تتعاهد ذلك. وقال الكسائي : سمعتُ العرب تقول: " إنما العامريُّ عمته " (٩)،

(١) شرح الكافية : تحقيق / د. يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، جامعة الإمام محمد بن سعود ج ١ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : تحقيق / صاحب أبو جناح ، ١٩٧١ - القاهرة ج ١ / ٣٣٦ .

(٣) شرح التسهيل : تحقيق / د . عبد الرحمن السيد، ود . محمد بدوي المختون ، هجر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ج ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٤) ارتشاف الضرب : تحقيق / د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ج ٤ / ٢١٦٤ .

(٥) حاشية الصبان ، عيسى النابلي الحلبي ج ٢ / ٧٥ .

(٦) شرح ابن عقيل : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج ١ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٧) شرح التسهيل ج ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٨) سورة القمر : الآية " ٥٠ " . ولم أقف على القراءة فيما بين يدي من مصادر.

(٩) بنصب " عمته " .

المسألة الزنبورية

أي ليس يتعاهد من لباسه إلا العمّة ، قال الفراء : ولا أشتهي نصبها في القراءة " (١) .

فالتركيب في قراءة (وما أمرنا إلا واحدة) بالنصب شبيهة بالتركيب في " فإذا هو إياها " من حيث إن كلا من التركيبين فيه مبتدأ وبعد اسم منصوب مقدر له عامل ، والفراء لا يحب النصب في هذه القراءة على الرغم مما حكاه الكسائي عن العرب إلا إن كانت " إيا " عندهما في تقدير " وجدت " فتتصب ، وهذا ما لا دليل عليه في معاني الفراء ، ولا غيره من مصادره التي بين أيدينا ، ولا من أقوال الكسائي المذكورة في كتب النحو .

رابعاً : تفضيل الفراء في معاني القرآن استعمالاً على استعمال ، فليست كل اللغات مستوية عنده ، مما يدل على أن نصب " القائم " في " خرجت فإذا زيد القائم " لا يستوي برفعه ، على اعتبار أنهما لغتان عن العرب كما يزعم ذلك الكسائي في المناظرة ؛ قال الفراء : " قوله (فريق في الجنة وفريق في السعير) (٢) رفع بالاستئناف ، كقولك : " رأيتُ الناسَ شقيّ وسعيدٌ " ، ولو كان : " فريقا في الجنة ، وفريقا في السعير " كان صواباً ، والرفع أجود في العربية " (٣) .

وقال في قوله تعالى (طوى) من قوله تعالى (إذ ناداه ربُّهُ بالوادي المقدّس طوى) (٤) : هو واد بين المدينة ومصر ، فمن أجراه قال : هو ذكراً سمّينا به ذكراً ، فهذا سبيل ما يُجرى ، ومن لم يُجره جعله معدولاً عن جهته . كما قال : " رأيتُ عمرَ وزفرَ ومُضَرَ " لم تصرف لأنها معدولة عن جهتها ، كأن " عمر " كان " عامراً " ، و " زفر " كان " زافراً " ، و " طوى " : " طاو " ولم نجد

(١) معاني القرآن ج ٣ / ١١١ .

(٢) سورة الثورى : الآية " ٧ " .

(٣) معاني الفراء ج ٣ / ٢٢ .

(٤) سورة النازعات : الآية " ١٦ " .

اسما من الياء والواو عُدل عن جهته غير " طَوَى " ، فالإجراء فيه أحبُّ علي؛ إذ لم أجد في المعدول نظيرا " (١) .

خامسا : نسبة نصب " إياها " على الحال إلى الكسائي والفراء - كما فهمه عنهما المقرَّب في نفع الطيب (٢) - غيرُ صحيحة، فالكوفيون لا يجيزون مجيء الحال معرفة إلا إذا كانت الحال تقيدُ معنى الشرط (٣) ، نحو: " زيدُ الراكبَ أفضلُ منه الماشي " ولم يورد الفراء مرة في " معاني القرآن " حالا معرفة، وإنما جميع مواضع الحال عنده نكرة ، بل ينصُّ على ذلك في كثير من المواضع ؛ قال في قوله تعالى : (ومتعهنَّ على الموسع قدره وعلى المُقتَرِ قدره متاعا بالمعروف) (٤) : " وقوله (متاعا بالمعروف) منصوب خارجا من القدر ؛ لأنه نكرة والقدرُ معرفة " (٥) . ويريد بقوله " خارجا من القدر " أنه حال منه .

وقال في قوله تعالى : (يبشركُ بيحيى مصدقا) (٦) : " نصبت (مصدقا) لأنه نكرة ، و(يحيى) معرفة " (٧) . ويريد بوجه النصب هنا الحال .
وقال في قوله تعالى : (حكمة بالغة) (٨) : " ولو نُصبَ على القطع لأنه نكرة و (ما) معرفة كان صوابا " (٩) . ويريد بالقطع هنا الحال ، و (ما) هي التي في قوله تعالى : (ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مُزدجر) (١٠) .

(١) معاني القرآن ج ٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ . وانظر في تفصيل أحد الوجوه ج ٢ / ٣٩٥ ، ج ٣ / ٥٥ ، ١٥٧ ، ٢٠١ ، ٢١٥ ، ٢٤١ .
(٢) نفع الطيب للمقرَّب : ج ٤ / ٨٢ .
(٣) شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ج ٢ / ١٧٢ .
(٤) سورة البقرة : الآية " ٢٣٦ " .
(٥) معاني الفراء ج ١ / ١٥٤ .
(٦) سورة آل عمران : الآية " ٣٩ " .
(٧) معاني الفراء ج ١ / ٢١٢ .
(٨) سورة القمر : الآية " ٥ " .
(٩) معاني الفراء ج ٣ / ١٠٤ .
(١٠) سورة القمر : الآية " ٤ " .

المسألة الزنبورية

وقال في قوله تعالى : (كمثل الحمار يحمل أسفارا)^(١) : " (يحمل) من صلة (الحمار) ؛ لأنه في مذهب نكرة ، فلو جعلت مكان (يحمل) حاملا نقلت : كمثل الحمار حاملا أسفارا^(٢) .

فتعليل من ذهب إلى أن " إياها " في " فإذا هو إياها " ، و " القائم " في " خرجت فإذا زيد القائم " حال ، وأن الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة بعيد عن الصواب .

سادسا : تضارب الروايات في المثال المختلف فيه ؛ فرواية تذكر أن مثال الخلاف : " فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها " ، وأخرى تروي أنه " فإذا أنا بالزنبور هو هي ، أو هو إياها " ، وثالثة : " فإذا هو هي ، أو هو هو ، أو هي هي " ، وكذلك المثال المصاحب لهذه المسألة ؛ فمرة " خرجت فإذا زيد القائم " بالتعريف ، وأكثر الروايات " فإذا زيد قائم " بالتنكير .

سابعا : تضارب مكان المناظرة ؛ فمرة هي في دار الرشيد ، وهو ما هو ظاهر الرواية السادسة ، ومرة : في دار يحيى ، وهو الظاهر في بقية الروايات ، ونقل ابن العماد عن ابن الأهدل^(٣) أنها كانت في دار الأمين^(٤) .

(١) سورة الجمعة : الآية " ٥ " .

(٢) معاني الفراء ج ٣ / ١٥٥ . وانظر أيضا في كون الحال عنده نكرة ج ٢ / ١٤ ، ٣٣٨ ، ٣٨٠ ، ج ٣ / ٦ ، ١١ ، ٥١ ، ٨٣ ، ٢٥٠ ، ٢٠٨ .

(٣) كنية لغير واحد من العلماء ، ولعل المراد هنا الحافظ جمال الدين الطاهر بن الحسين بن عبد الرحمن الأهدل اليمني محدث الديار اليمنية ، قال ابن العماد : كان أوجد عصره علما وعملا وحفظا وإتقانا وضبطا ومعرفة بالرجال ، وجميع علوم الحديث بحيث كان مُسند الدنيا . توفي سنة ٩٩٨ . الشذرات ج ١٠ / ٦٤٦ .

(٤) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : تحقيق / عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ج ٢ / ٢٧٧ .

د . سهير أحمد محمد أحمد

ثامنا : تضارب الرأي المنسوب إلى سيبويه ، فأكثر الروايات أنه يختار الرفع ، ورواية منسوبة إلى الزمخشري وابن طلحة أنه يري النصب .
تاسعا : تضارب نتيجة المناظرة ؛ ففي الروايات السابقة كان الظهور للكسائي ، وذكر ابن العماد عن ابن الأهدل أن سيبويه ظهر بالصواب ، وظهر للكسائي بتركيب الحجة والتعصب (١) .

عاشرا : لم يكن الرشيد مقيما بمدينة السلام عام ثمانين ومائة من الهجرة ، وهو العام الذي يُرَجَّحُ وقوع المناظرة فيه ، وإنما اختار الرقعة (٢) موطن له إلا أياما قليلة قضاها في بغداد ، وقد استخلف على بغداد ابنه محمدا الأمين (٣) ، وكذلك جعفر بن يحيى البرمكي كان مشغولا في بعض هذا العام بإخماد العصبية التي ثارت بالشام وتفاقم أمرها (٤) ، وولاه الرشيد في العام نفسه خراسان و سجستان (٥) ، فقد كان مشغولا إما بإخماد العصبية في الشام ، وإما بتولي الإمارة في خراسان و سجستان ، ومقامه في ما عدا ذلك كان بجوار الرشيد؛ فتذكر مصادر التاريخ أنه كان ملازما للرشيد في مكان إقامته (٦) ،

(١) السابق ج ٢ / ٢٧٧ .

(٢) قال الحموي في معجم البلدان، دار صادر - بيروت ، ١٣١٧هـ - ١٩٧٧م ج ٣ / ٥٨ ، ٥٩ : مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حران ثلاثة أيام . وأصل " رقعة " : كل أرض إلى جنب وادٍ ينبسط عليها الماء ، وجمعها رقاق . وقيل : الأرض اللينة التراب .

(٣) تاريخ الرسل والملوك للطبري : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ج ٨ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٤) تاريخ الطبري ج ٨ / ٢٦٢ .

(٥) السابق ج ٨ / ٢٦٣ .

(٦) سير أعلام النبلاء ج ٩ / ٦١ .

المسألة الزنبورية

وأنة يستخلف على ولاياته غيره من القواد ، فما جاء في هذه الروايات من حضور الرشيد أو جعفر البرمكي لا يتفق وأحداث التاريخ .

حادي عشر : لم تُروَ هذه المسألة عن أحد ممن حضرها سوى الفراء ، فلم تروَ عن الكسائي ، وهو أشهر أبطالها ، ولا عن علي بن المبارك الأحمر الذي يُزعم أنه وجّه في هذه المناظرة أسئلة إلى سيويبه ، ولا عن هشام الضرير ، و محمد بن سعدان تلميذي الكسائي الذين يُزعم أنهما كانا معه في المناظرة ، و لم تُروَ عن غير هؤلاء ممن حضرها من العلماء أو المستمعين ، ولا من الرشيد ويحيى بن خالد وولديه .

ولم تُروَ عن تلميذ الفراء النجيب وراوي كتبه محمد بن الجهم السمرّي^(١) ، الذي كان مقارنا لسلمة في التلمذة للفراء ، وروى عنه أكثر كتبه التي وصلت إلينا ، فهو الذي روى " معاني القرآن " الذي بين أيدينا اليوم ^(٢) ، وروى عنه " لغات القرآن " ^(٣) ، و " المذكر والمؤنث " ^(٤) في حين لم يروَ سلمة له حسب كتبه المحققة إلا " المنقوص والممدود " ^(٥) .

(١) وصفه الذهبي بقوله : الإمام العلامة الأديب ، تلميذ الفراء وراويّه ، سمع يزيد بن هارون ، و عبد الوهاب بن عطاء وغيرهما ، حدث عنه موسى بن هارون ، وأبو بكر بن مجاهد وغيرهما ، ووثقه الدرقي ، وكان من أئمة اللغة العارفين . توفي سنة ٢٧٧هـ .

سير أعلام النبلاء ج ١٣ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ج ١ / ١٣ ، ١٤ .

(٣) انظر : " لغات القرآن " للفراء : ضبط : جابر بن عبد الله بن سريّج ، نشر على الشبكة العالمية ١٤٣٥ م .

(٤) انظر : " المذكر والمؤنث " للفراء ص ٣٧ .

(٥) انظر : " المنقوص والممدود " للفراء ص ٧ .

ولم يرو هذه المسألة واحدٌ ممن رأى سيبويه ووصفه كابن عائشة (١) الذي قال عن سيبويه : " كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد - وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب ، وضربَ في كل أدب بسهم ، مع حداثة سنه وبراعته في النحو " (٢) . وكابن النطاح (٣) الذي قال : " كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه ، فقال : مرحبا بزائر لا يُملُّ " (٤) .

ولم ترو المسألة من أيّ جهة بصرية عاصرت المناظرة ، سوى ما ينسب للأخفش من حضوره لها ، أو لقاء سيبويه له بعدها وقصها عليه ، وهذا الأمر سبق تفنيده (٥) ، فرواياتها المتصلة السند تنتهي بثعلب عن سلمة عن الفراء ، وهم الخصوم فيها ، فلا يُسلمُ بقولهم تمام التسليم .

(١) هو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي التيمي البصري الأخباري الصادق ، يعرف بابن عائشة ، والعيشي ، لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله. وُلد بعد الأربعين ومائة، سمع حماد بن سلمة ، وجويرية بن أسماء ، وغيرهما، وحدث عنه أبو داود وخلق كثير . كان طالبا للحديث عالما بالعربية وأيام الناس . توفي سنة ٢٢٨ هـ . سير أعلام النبلاء ج ١٠ / ٥٦٤ - ٥٦٧ .

(٢) الإنباه ج ٢ / ٣٥٢ .

(٣) هو محمد بن صالح بن مهران البصري أبو عبد الله ، وقيل : أبو جعفر، المعروف بابن النطاح، القرشي مولى بني هاشم، حدث عن معتمر بن سليمان ، ويوسف بن عطية، وعون بن كهس ، وأبي عبيدة، وغيرهم ، وعنه أحمد بن عليّ الخزاز ، وبشر بن موسى ، وغيرهما . كان أخباريا ، ناسبا ، راوية للسير، ذكره ابن حبان في الثقات، له كتاب " الدولة " ، وهو أول من صنف في أخبارها كتابا . توفي سنة ٢٥٢ هـ . تاريخ بغداد ج ٣ / ٣٢٨ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ج ١٩ / ٢٩٢ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : دار المعارف ، تصوير دار الكتاب الإسلامي ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ج ٩ / ٢٢٧ .

(٤) الإنباه ج ٢ / ٣٥٢ .

(٥) انظر : الرواية الثالثة ص ١٠ وما بعدها .

المسألة الزنبورية

ولم تذكر هذه المناظرة في مصدر من أقدم تراجم النحاة ، وهو تاريخ النحويين " لأبي بكر محمد بن عبد الملك التاريخي ^(١) ، فهذا الكتاب ينقل منه المترجمون كثيرا من أخبار النحاة، ولم يُنسب له أيُّ ذكر لهذه المناظرة في تراجمهم .

وقد عرّف السيرافي عن ذكرها في أخبار النحويين البصريين ^(٢)، ولعلّ ذلك لعلمه أن المسألة الزنبورية تتناقض مع أقيسة سيبويه في كتابه .
ثاني عشر : تكذيب الذهبي لها في سير أعلام النبلاء ؛ قال : " وقد جمع يحيى البرمكي ببغداد بينه وبين الكسائيّ للمناظرة بحضور سعيد الأخفش والفراء ، وجرّت مسألة الزنبور ، وهي كذب " ^(٣) ، والظاهر أن هذا التكذيب راجع لأنها لا تتفق مع الأحداث التاريخية التي هو على علم جيد بها .

ثالث عشر : في كتاب سيبويه ما يفيد أنه توفي بعد يونس ؛ قال في بعض مواضع كتابه: " وهذا قولُ يونس والخليل رحمهما الله تعالى " ^(٤) ، ويونس توفي عام اثنين وثمانين ومائة من الهجرة ، فهذا يدل على أن سيبويه لم يمّت عقب المسألة الزنبورية كما يزعمون ، إلا إن كان قائل هذه العبارة راوي كتابه الأخفش .

(١) هو محمد بن عبد الملك ، أبو بكر السّراج ، ويُعرف بالتاريخي النحوي ، حدّث عن الحسن بن محمد الزعفرانيّ ، وأحمد بن منصور الرّماديّ ، وعباس الدوري ، والمبرد وثعلب ، ولقب بالتاريخي لأنه كان يُعنى بالتواريخ وجمعها ، وله كتاب " تاريخ النحويين . تاريخ بغداد ج ٣ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، والوافي ج ٤ / ٣٥ .

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي : تحقيق / د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ج ٨ / ٣٥١ .

(٤) كتاب سيبويه ج ٢ / ٣٣٨ ، وانظر أيضا ج ١ / ٤٢٨ .

رابع عشر : تحامل كل من ثعلب والفراء على سيبويه ، وتعصب سلمة للكوفيين؛ فقد قال ابن النديم في الفهرست : " قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا ؛ منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل " (١) .

ونقل القفطي عن ثعلب قوله : " كان سيبويه يُخطئ في اسمه : " يقول : سيبويه وسيبويه آخر ، والكسائي يقول : سيبويه وسيبويه آخر ؛ لأنه أعجمي فلا يُجرى " (٢) ، ومن ذلك أيضا قوله : " إنما صحَّ قولُ الفراء لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب ، فقال : كلُّ مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ " (٣) .

وذكر القفطي أن الجاحظ قال : " لم ينتفع الفراء بالنظر في كتاب سيبويه كبير نفع ، لأنه لم ينظر فيه نظر ناصح لنفسه ، ولا شاكراً لمن وصل إليه العلم من جهته ، ولا معترف بالحق فيه ، ولا صادق في روايته عنه ما أخذ منه ، فإنه سرق بعضا وادّعاه لنفسه ، وسترَ حق صاحبه فلم يشكره ، ونقل عنه مسائل وعزاها للخليل " (٤) .

وقال السيوطي عن الفراء : " وكان زائد العصبية على سيبويه ، وكتائبه تحت رأسه " (٥) .

وقال أبو الطيب في مراتب النحويين عن سلمة : " كان راوية الفراء ، مختصا به ، متعصبا للكوفيين " (٦) .

(١) الفهرست ص ٧٤ .

(٢) الإنباه ج ٢ / ٣٥٢ .

(٣) الإنباه ج ٤ / ٣ .

(٤) الإنباه ج ٤ / ٩ ، والنص منقول بتصريف يسير .

(٥) البغية ج ٢ / ٣٣٣ .

(٦) مراتب النحويين ص ١١٥ .

المسألة الزنبورية

خامس عشر : وجود الشهود ساعة المناظرة أمر غريب ، فقد شهد فيها أربعة من الفصحاء كانوا جميعا على باب الخليفة أو باب يحيى ، والمتبادر إلى الذهن أنّ كل واحد من هؤلاء يقطن في ناحية من بغداد قد تكون قريبة أو بعيدة ، بل قد يتصادف وجود بعضهم خارج بغداد ساعة المناظرة ، وقد يستغرق حضورهم بضعة أيام ، كما هو المعهود في الشهادة على أية قضية فوجودهم وشهادتهم دفعة واحدة في المناظرة أمر يثير الدهشة والتساؤل .

توجيه الأمثلة الواردة في روايات المسألة الزنبورية

قولهم " قد كنت أظنُّ أن العقرب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي " فالرفع فيها واضح ، وهو على الابتداء والخبر ، أي : فإذا هو مثلها ، وهذا الوجه هو المشهور عن سيبويه ، وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم ، فكل ما جاء مع " إذا " الفجائية جاء بالرفع إلا قراءة شاذة في قوله تعالى (فإذا هم قيامٌ ينظرون)^(١) قرئت فيها (قياما)^(٢) بالنصب .

وأما " فإذا هو إياها " فنصبه سائغ على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : فإذا هو يلسعُ لسعها ، أو مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فإذا هو يُساويها ، وهذان الوجهان لا يأباهما سيبويه ؛ ولا يتعارضان مع أقيسته ، لأن تقدير الفعل فيهما سهل سائغ ، وقد مثل في كتابه بمثل قريب من هذا ، وهو " ما أنتَ إلا شربَ الإبل " (٣) و " إنما أنتَ شربَ الإبل " (٤) فـ " شربَ الإبل " مصدر منصوب بفعل محذوف ، والتقدير تشربُ تشربُ شربَ الإبل ، وهذا

(١) سورة الزمر : الآية " ٨٦ " .

(٢) هي قراءة زيد بن علي . البحر المحيط ج ٧ / ٤٤١ . قال : " بالنصب على الحال ، وخبر المبتدأ الظرف الذي هو " إذا " الفجائية ، وهي حال لا بد منها إذ هي محط الفائدة ، إلا أن يقدر الخبر محذوفا ، أي فإذا هم مبعوثون أي موجودون قياما " .

(٣) الكتاب ج ١ / ٣٣٦ .

(٤) الكتاب ج ١ / ٣٦٠ .

الفعل خبر عن " أنت " كما كان " يلسعُ " خبراً عن " هو " ، كل ما في الأمر أن الضمير " إياها " في المسألة الزنبورية ناب عن المصدر، ونيابة الضمير عن المصدر أمر معهود .

ولعلَّ النصبَ في هذا المثال أكثر مناسبة من الرفع ؛ حيث إنَّ الجملة السابقة لـ " فإذا هو إياها " تدلُّ على هذا الفعل المقدر، لأنَّ المقارنة في قولهم " قد كنت أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور " إنما هي في اللسع ، وهو مصدر، لا في الحقيقة ذاتها ، أي إن المتكلم مفاجئاً بأن لسع الزنبور كلسع العقرب في شدته ، فالتركيز في الكلام على اللسع وقوته لا على كون الطائرَيْن متشابهين في حقيقتهما وتكوينهما ، وأنَّ الزنبور هو العقرب .

وهذا بخلاف ما جاء عليه التركيب في الآيات الكريمة نحو قوله تعالى : (فألقاها فإذا هي حية تسعى)^(١) فالعصا هي الحية ، والحقيقة واحدة ، وكذلك (ونزع يده فإذا هي بيضاء)^(٢) ، لا يجوز نصبُ (بيضاء) لأنها محط الخبر وتمامه لا تتمَّ الجملة بدونها ، والبياض هو موطن المعجزة ، وهو حقيقة ، فلا وجه لقولنا تشبه البيضاء أو تساوي البيضاء ، وكذلك قوله تعالى (فإذا هم مُبلسون)^(٣) ، و (ثم إذا أنتم بشرٌ تنتشرونَ)^(٤) ، و (فإذا هم فريقان)^(٥) كل هذا لا يجوز فيه النصب لأنَّ الأخبار هي محط الفائدة ، ولا معنى لتقدير الفعل هنا ، فلا معنى لقولنا : فإذا هم مشبهين المُبلسين، لأنه خلاف الحقيقة ، ولا : فإذا هم يشبهون البشر ، إذ لا معنى له وخلاف الحقيقة أيضاً ، ولا : فإذا هم ينقسمون فريقين ؛ إذ لا وجه له، وهو خلاف المفاجأة الذي تريد الآية تأكيده .

(١) سورة طه : الآية " ٢٠ " .

(٢) سورة الأعراف : الآية " ١٠٨ " .

(٣) سورة الأنعام : الآية " ٤٤ " .

(٤) سورة الروم : الآية " ٢٠ " .

(٥) سورة النمل : الآية " ٤٥ " .

المسألة الزنبورية

أما نصبُ " إياها " على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، أي فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حُذِفَ المضاف وانفصل الضمير^(١) فأراه وجهًا بعيدا ؛ لتكلف حذف الخبر هنا ، ولأنه يستدعي حذف الخبر وحذف المضاف ، ولأن " إياها " معرفة فلا تقعُ حالا .

وقد قيل إنَّ ثعلبا اعتذر عن الكوفيين في هذا المثال بأن " هو " عماد ، و " إذا " كـ " وجدت " مع أحد مفعوليه ، كأنه قال : " فوجدته هو إياها " ، أي وحذف المفعول الأول، وقال الزجاجي معلقا على هذا الاعتذار فيما حكاه عنه الرضي : " ليس هذا قولَ الكوفيين ولا البصريين، وأظنُّ الحكاية في هذا عن ثعلب خطأ ؛ لأنَّ العمادَ عند أهلِ المصْرَيْن لا يكون إلا فضلا يجوز إسقاطها ، ولا يجوز إسقاط " هو " في مسألتنا أصلا "^(٢) .

ورواية " فإذا أنا بالزنبور هو إياها " فالظاهرُ أنَّ " أنا " ضمير مَقْحَمٌ بين " إذا " و " الزنبور " ، كضمير الفصل في نحو " زيدٌ هو الفاضل " فلا موقع له . و " إذا " ظرفٌ مُقَدَّمٌ ، و " الزنبور " مبتدأ ، والباء حرف جرٌّ زائدٌ ، وجملة " هوَ إِيَّاهَا " خبر عن " الزنبور " ، وهو فيها مبتدأ ، و " إياها " على التأويل السابق ، أي فإذا هو يلسعُ لسعها ، أو يساويها ، والجملة من الفعل المحذوف والضمير المنصوب خبر " هو " ، أو يكون " هو " ضميرَ فصل لا محل له " ، و " إياها " بالتأويل السابق خبر " الزنبور " . ويضعفُ كون " إذا " خبرا مقدّما و " الزنبور " مبتدأ مؤخرًا ؛ لأنَّ المعنى لا يتم بقولنا : " فإذا الزنبور " إذ لا فائدة فيه وإذا قلنا " فإذا أنا بالزنبور هوَ هيَ " فـ " إذا أنا بالزنبور " على الوجه السابق ، وجملة " هو هي " خبرٌ عن " الزنبور " أو هيَ " فقط الخبر ، و " هو " ضميرٌ فصل .

(١) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب : عيسى الباجي الحلبي ج ١ / ٨٤ .

(٢) شرح الرضي ج ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

د . سهير أحمد محمد أحمد

ويجوز أن تكون الباء للإصاق ، والمعنى : فإذا أنا ملتبسٌ بالزنبور حالة كونه هو إياها ، أو هو هي ، فعلى هذا " أنا " مبتدأ خبره محذوف ، و " بالزنبور " متعلق بالخبر المحذوف " ملتبس " ، والجملة بعده حال .
ويؤيد كون الباء زائدة في المثال السابق الحديث الشريف : " فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش " (١) هكذا ورد الحديث برفع " أخذ " ، فإذا اعتبرت الباء للإصاق متعلقة بخبر محذوف ، أي فإذا أنا بمكان يقرب من موسى ، تعذر رفع " أخذ " إلا على تأويل أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وهذا ما ذهب إليه العيني (٢) في إعراب الحديث ، وفيه تكلف لا يخفى على أحد ، وإنما الراجح أن الباء زائدة ، و " موسى " مبتدأ ، و " أخذ " خبره ، و " أنا " مقم بين " إذا " الظرفية المتعلقة بالخبر ، وهو " أخذ " أي فإذا موسى أخذ بقائمة العرش أمامي أو بحضرتي ، والله أعلم .
ومثله الحديث الشريف : " فإذا هو بجبريل قائمٌ على الباب " (٣) فواضح أن الباء زائدة ، و " جبريل " مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع تقديرًا ، و " قائمٌ " خبره ، و " هو " ضمير واقع بينهما كضمير الفصل .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ج ٥ / ٨٥ ، ٨٦ ، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني : تحقيق / عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ج ١٢ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ . والحديث بتمامه : " لا تَخَيَّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فَيَمِّنَ صُعِقَ أَمْ حُوسِبَ بِصُعِقَةِ الْأُولَى " .

(٢) عمدة القاري ج ١٢ / ٣٥٤ .

(٣) سنن ابن ماجة : تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى البابي الحلبي ج ٢ / ١٢٠٤ .
وتمام الحديث : " فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا هو بجبريل قائمٌ على الباب . فقال : ما منعك أن تدخل ؟ فقال : إن في البيت كلبا ، وأنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة " .

المسألة الزنبورية

وقولهم " خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ " : فـ " إذا " ظرف ، و " زيد قائم " مبتدأ وخبر " ، وإذا قلنا " قائما " ، فـ " إذا " خبرٌ مقدمٌ ، و " زيدٌ " مبتدأ مؤخرٌ ، والمعنى تامٌ مكتملٌ ، أي فبالحضره زيدٌ ، أو فالمفاجأة زيدٌ ، و " قائمًا " حال ، وهو وجه جائز عند سيبويه ، نص على مثيله في باب المصدر المنصوب على التشبيه (١) .

وأما قولهم " فإذا زيدٌ القائمُ " برفع " القائمُ فهو خبر عن " زيد " ، وأما نصبه فأراه مثلاً مفتعلاً من واضع الرواية ، أو ارتجله خصم سيبويه في المناظرة على فرض صحة ما ورد إلينا فيها ؛ حيث لا وجه لنصبه ، فلا تصح الحالُ معه لتعريفه ، ويبعد كونه نعتاً على القطع إذ لا وجه لقطع النعت هنا ؛ إذ ليس هو لمدح أو ذم أو معنى يتوجه فيه القطع ، وليس له شاهد يؤيده من اللغة، بل ما رأيتُ من الشواهد هنا جاء بالرفع ، من ذلك قول الشاعر :

وبينما المرءُ في الأحياء مغتبطٌ إذا هو الرمسُ تعفوه الأعاصيرُ (٢)

وفي صحيح البخاري " وإذا ترأبها المسكُ " (٣) .

(١) انظر نص سيبويه في جواز نصب الاسم الثاني بعد " إذا " الفجائية ص ٣ - ٥ .
(٢) من البسيط لرجل من غنرة يُدعى حُرَيْثُ كما في عيون الأخبار ج ٣ / ٣٠٥ ، وهو حُرَيْثُ بن جبلة العذري كما في شواهد المغني ج ١ / ٢٤٤ ، والدرر ج ٣ / ١٠١ ، وقيل فيهما: أو لعنير بن لبيد العذري إلا أنه في الدرر " عثير " بالثاء . والبيت من شواهد سر الصناعة : تحقيق / د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص ٢٥٥ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري : تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ج ١ / ٥٤٢ ، والارتشاف ج ٣ / ١٤١٤ . وروايته في عيون الأخبار :

وبينما المرءُ في الأحياء مغتبطاً إذ صار في الرمس تعفوه الأعاصيرُ

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ج ١ / ٥٤٨ . والحديث بتمامه : " ثم انطلق بي حتى انتهى بي إلى سدره المنتهى ، وغشيتها ألوانٌ لا أدري ما هي . ثم أدخلتُ الجنة ، فإذا فيها حباتٌ للؤلؤ ، وإذا ترأبها المسكُ " .

وما ينسبُ إلى الكوفيين من ذهابهم إلى أن " إذا " نصبت " القائم " على أنه مفعول ثانٍ ، وأنها بمعنى " وجدت " ، وأن " زيد " مرفوع بالظرف ، فكلام ظاهرُ التناقض ؛ إذ لو كانت " إذا " بمعنى " وجدت " لاقتضى ذلك أن يكون " زيدا " منصوبا ؛ إذ هو المفعول الأول في المعنى ، ولم نجد لها نصبت مفعولين في أي تركيب ورد عن العرب ، وهي إذا رفعت " زيدا " فما وجه رفع الثاني بعدها ؟ (١) .

وأما الإتيان من الفعل " أوى " أو " وأى " على مثال " أبينَ و أخينَ " على لغة من يجمعهما جمع المذكر السالم - وهذه لغة النقص فيهما ، ويُتنيان في هذه اللغة على " أخان ، وأخينَ " ، و أبان وأبينَ " بحذف الحرف الثالث (٢) فتكون من " أوى " : " أوونَ " في الرفع ، و " أوينَ " في النصب والجر ، وتكون من " وأى " : " وأونَ " في الرفع ، و " وأينَ " في النصب والجر ، وذلك لأن " أبون " جمع " أب " ، و " أب " أصله " أبو " على وزن " فعل " بفتح العين ، فالاسم من الفعلين على وزنه على مثال " هووى " فهو اسمٌ مقصور تحذف ألفه عند جمعه جمع مذكر سالما ، كما تحذف في جمع " عصا " أو " قفا " اسمَ رجل ، فيقال : " عَصَوْنَ وعصينَ " و " قفَوْنَ وقفينَ " (٣) .

ويرى الشيخ محمد الأمير أن تقدير الفراء هنا يختلف عن تقدير سيبويه ، لأن الفراء مذهبه أن وزن " أب " و " أخ " : " فعل " بسكون العين (٤) ، نقل ذلك عن الأشموني (٥) وغيره ، وهذا يقتضي أن يكون مثال " أبون و أبين " من

(١) انظر في تفنيد هذا القول : شرح الكافية ج ٣ / ٤٣٧ .

(٢) النوادر ص ٣٥٧ ، والتسهيل ج ١ / ٤٦ .

(٣) المغني ج ١ / ٨٣ .

(٤) حاشية الأمير على المغني ج ١ / ٨٣ .

(٥) شرح الألفية : عيسى البابي الحلبي ج ١ / ٧٢ .

المسألة الزنبورية

الفعلين المذكورين عنده على خلاف تقدير سيبويه ، فالاسمُ من " وأى " عنده " وأيُّ " كـ " ظبِّيُّ " ومثال " أبون " منه " وأيون " ، كما يُقالُ في " ظبِّي " مسمًى به " ظبِّيون " ، والاسم من " أوى " عنده " أويُّ " اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، فإذا سُمِّيَ به وجمع قيل : " أيُّونَ " رفعا ، و" أيين " نصبا وجرًا .
وقد نسب هذا الوزن للفراء أيضا أبو حيان ^(١) ، ونسب له السيوطي الوزنين ^(٢) .

ولما رجعتُ إلى الرضيِّ لتبيّن مذهب الفراء وجدته يقول : " وقال الفراء :
" الأخ " ساكن العين في الأصل " ولعله قال ذلك لقلّة " آخاء " ^(٣) ، فالظاهر أن وزن " فعل " عنده خاص بالأخ فقط ، ولا ينطبق على " الأب " ؛ لأن هذا يناقض جمعه على " آباء " حيث لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا ما كان على وزن " فعل " بفتح العين صحيحها ، أو بسكون العين معتلها ، ويناقض أيضا مجيئه مقصورا على " أبا " والواو لا تقلبُ ألفا إلا إذا انفتح ما قبلها ، وتثنيته على " أبوان " بفتح الباء ، فلا يتصورُ أن يخالف الفراءُ مع إحاطته باللغة كلِّ هذا ويذهب إلى أنه على " فعل " بإسكان العين ، كما أن ذهابه إلى أن وزن " أب " فعلٌ بالإسكان يؤدي إلى جواز جمعه على " أفعل " فيقال : " أبٍ " كما يُجمعُ " ظبِّيُّ " على " أظبٍ " ، وهذا لم ترد به لغة .
وعلى هذا فتفسيرهم خلافَ الفراء لسيبويه في التقدير من الفعلين على أساس خلاف الوزن لا يبدو صحيحا .

(١) الارتشاف ج ٢ / ٨٤١ .

(٢) الهمع : تصحيح / السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة - بيروت. ج ١ / ٤٠ .

(٣) شرح الرضي ج ١ / ٩٥٩ .

الخاتمة

يرجّحُ البحث أن تكون المسألة الزنبورية من وضع أحد الرواة ، وليست حقيقة واقعة في التاريخ ، فهي تتناقض مع أقيسة سيبويه وروح كتابه ، وكثرة ما فيه من حذف العامل وتقديره حتى في مواضع يغرب فيها تقدير العوامل ، فمن يقرأ كتاب سيبويه لا يتصور تشدده في رفض النصب في "إِذَا هو إياها" ، وهي أيضا لا تتلاءم مع روح معاني الفراء الذي يبدو متشددا في كثير من مواضع كتابه ، ولا تستوي عنده اللغات والأوجه ، فلا يظهر لقارئ كتابه أن رفع " القائم " في " فإذا هو القائم " يستوي مع نصبه .

ولا ينفي البحث حدوث مناظرة بين سيبويه وغيره كالكسائيّ والفراء ، لكن هذه المناظرة إن كانت وقعت فلم يُنقل لنا تفصيلاتها ولا حقائقها ، لأن المسألة الزنبورية على رواية النصب التي يُزعمُ في أغلب الروايات أن سيبويه رفضها لا تتعارض مع أقيسته ، كما أن النصب في نحو " خرجت فإذا زيد قائما " وهو المثال الذي اقترن بالمسألة الزنبورية نص على مثيله في كتابه ، ونص على المثال نفسه شرّاحُ كتابه .

وظهر بالبحث أنّ المصادر التي سردت المسألة الزنبورية متأخرة كثيرا عن زمن المناظرة على فرض صحة حدوثها ، وقد أورد البحث كثيرا من المصادر المتاخمة لزمن المناظرة خالية من ذكرها ، وهذا يرجح للباحث صعوبة تصديقها .

وقد عرض البحث لأبرز روايات المسألة الزنبورية مفندا لها من حيث السندُ ومناقشا ، واتضح أن الطريق الوحيد لروايتها هو ثعلب عن سلمة عن الفراء ، لا يوجد طريق آخر لها ، وهم الرواة والخصوم في الوقت نفسه ، وما نُسبَ روايته للأخفش فهو أمر يبعد وقوعه إذ لا أثر ، ولا قول للأخفش في أي موقف من مواقفها ، لا بالاعتراض ولا بالتأييد ، وما ذكر من أن سيبويه لقيه

المسألة الزنبورية

بعد المناظرة وقص عليه ما تعرض له مع الكوفيين فقد فنده البحث (١) أما بقية الأسانيد فهي منقطعة ، وجميع أسانيد الروايات بما فيها المتصل لا تخلو من ضعف وتهافت .

كما فند البحث متون الروايات في هذه المسألة ، مبينا ما فيها من ضعف وتناقض وما اشتملت عليه مما يصعب تصديقه .

ثم عرض البحث الأدلة على كون المسألة الزنبورية ليست حقيقة مؤكدة في التاريخ ، وقد بلغت خمسة عشر دليلا ، منها نصوص سيبويه في كتابه ، ومنها نصوص الفراء في معاني القرآن ، ومنها أدلة تاريخية ، ومنها تعدد صور المثال الذي جرت عليه المناظرة ، وتضارب مكان وقوعها واختيار سيبويه فيها، ومنها فقدان روايتها عن أي أحد من أبطالها كالكسائي وتلامذته سوى الفراء، أو ممن حضرها كالرشيد أو يحيى وولديه، أو شهد فيها كالفصحاء الذين شهدوا للكسائي أو ممن عاصروا سيبويه وحكوا عنه كابن عائشة، وابن النطاح، وابن سلام الجمحي، ومنها تحامل رجال السند على سيبويه، و تكذيب الذهبي لها .

وأخيرا أجلي البحث إعراب الأمثلة التي وردت في المسألة الزنبورية وبيان اتفاق كثير منها مع مذاهب سيبويه ، وعرض للافتراضات العقلية الواردة فيها ، وتبين أن لا خلاف بين الفراء وسيبويه في التقدير حيث إن ما نسبه المتأخرون للفراء من أن وزن " أب " و " و " أخ " مختلف عندهما الظاهر عدم صحته ، والله وليّ التوفيق .

**

(١) انظر الرواية الثالثة والتعليق عليها ص ١١ ، ١٢ .

مصادر البحث ومراجعته

- ١- أخبار النحويين البصريين للسيرافي : تحقيق / د . محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢- أدب الكاتب ، لابن قتيبة : تحقيق / محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٣- الأشباه والنظائر للسيوطي : تحقيق / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤- الأصول في النحو لابن السراج : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ٥- إعراب القرآن للنحاس : تحقيق / د . زهير غازي زايد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦- أمالي الزجاجي : تحقيق / عبد ال- سلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ٧- إنباه الرواة للقفطي : نباه الرواة : تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب القومية ، القاهرة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م .
- ٨- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- ٩- الأيام والليالي والشهور ، للفراء : تحقيق / إبراهيم الإبياري ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م ، دار الكتاب المصري - القاهرة ، دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- ١٠- البخلاء للجاحظ : تحقيق / طه الحاجري ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف - القاهرة .

المسألة الزنبورية

- ١١- البغية للسيوطي : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ١٢- البيان والتبيين للجاحظ : تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ١٣- تاريخ الإسلام للذهبي : تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٧٣هـ - ١٩٩٢م .
- ١٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : تحقيق / د . بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ١٥- تاريخ الرسل والملوك للطبري : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
- ١٦- تذكرة النحاة لأبي حيان: تحقيق / د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٧- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : دار المعارف ، تصوير دار الكتاب الإسلامي ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، عيسى البابي الحلبي .
- ١٩- خزنة الأدب للبغدادي : تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٢٠- الخصائص لابن جني : تحقيق / محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ٢١- ديوان أوس بن حجر : تحقيق / محمد يوسف نجم، دار - بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

د . سهير أحمد محمد أحمد

- ٢٢- ديوان عبّيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق / محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .
- ٢٣- ديوان القطاميّ : تحقيق / د . إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار الثقافة - بيروت ، ١٩٦٠ م .
- ٢٤- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي : تحقيق / د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٢٥- سر صناعة الإعراب لابن جني : تحقيق / د. حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٦- سنن ابن ماجة : تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى البابي الحلبي .
- ٢٧- سير أعلام النبلاء للذهبي : تحقيق / شعيب الأرنؤوط، و أكرم البوشي ، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الحادية عشرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٢٨- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : تحقيق / عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٩- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب للفارسي: تحقيق / د . حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، دارة العلوم والثقافة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣٠- شرح التسهيل ، لابن مالك : تحقيق / د . عبد الرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون ، هجر بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
- ٣١- شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور : تحقيق / صاحب أبو جناح ، ١٩٧١ - القاهرة .
- ٣٢- الشعر والشعراء لابن قتيبة : دار الحديث - القاهرة ١٤٢٣هـ .
- ٣٣- شرح ابن عقيل : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

المسألة الزنبورية

- ٣٤- شرح الكافية للرضيّ : تحقيق د. يحيى بشير مصري ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، جامعة الإمام محمد بن سعود .
- ٣٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ، الجزء الثالث : تحقيق / د. فهمي أبو الفضل، الطبعة الثالثة ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م .
- ٣٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : تحقيق / د . محمد عوني عبد الرؤوف، الجزء الخامس، الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م .
- ٣٧- شعر مزاحم العُقيليّ : تحقيق / د . نوري حمودي القيسي ، وحاتم صالح الضامن، دبي ، مركز جمعة الماجد ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- ٣٨- شواهد المغني للسيوطي : تصحيح الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٣٩- طبقات الحفاظ للسيوطي : تحقيق / علي محمد عمر ، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٤٠- طبقات الشعراء لابن سلام للجمحي : دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ٤١- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- ٤٢- الفاضل للمبرد : تحقيق / عبد العزيز الميمني ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٩٥م .
- ٤٣- العبر للذهبي : تحقيق أبو هاجر محمد بن السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

د سهر أحمد محمد أحمد

- ٤٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيبي : تحقيق / عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .
- ٤٥- عيون الأخبار، لابن قتيبة : دار الكتب المصرية ، تصوير : دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥ م .
- ٤٦- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، عني بنشره / برجستراسر، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٧- الغريب المصنف في اللغة : مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م ، المملكة العربية السعودية - الرياض .
- ٤٨- الفاضل للمبرد : تحقيق / عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٩٥ م .
- ٤٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، المكتبة السلفية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .
- ٥٠- الفهرست للنديم : تحقيق رضا تجدد ١٩٧١م .
- ٥١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد : تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، دار الفكر العربي - القاهرة .
- ٥٢- الكتاب لسيبويه: تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار القلم ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦ م .
- ٥٣- لسان العرب لابن منظور : تحقيق / عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف .
- ٥٤- لغات القرآن للفراء : ضبط : جابر بن عبد الله بن سريّع ، نشر على الشبكة العالمية ١٤٣٥ م .

المسألة الزنبورية

- ٥٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة : تحقيق / د . محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر .
- ٥٦- مجالس العلماء للزجاجي : تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٥٧- مجموع رسائل الجاحظ : تحقيق / محمد طه الحاجري ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٣م .
- ٥٨- المحاسن والأضداد للجاحظ : دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- ٥٩- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري : تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٦٠- المذكر والمؤنث للفراء : تحقيق / د . رمضان عبد التواب ، دار التراث - القاهرة ، ١٩٨٩م .
- ٦١- المعارف لابن قتيبة : تحقيق / د . ثروت عكاشة ، الطبعة الرابعة، دار المعارف ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
- ٦٢- معاني القرآن للأخفش : عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٦٣- معاني القرآن للزجاج : تحقيق / د . عبد الجليل شلبي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٦٤- معاني القرآن للفراء: الجزء الأول : تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠هـ، الطبعة الثانية.
- ٦٥- المعاني الكبير لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- د . سهير أحمد محمد أحمد
- ٦٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي : تحقيق د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
- ٦٧- معجم البلدان لياقوت الحموي : دار صادر - بيروت، ١٣١٧هـ - ١٩٧٧ م .
- ٦٨- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، وبهامشه حاشية الأمير : عيسى البابي الحلبي .
- ٦٩- المقتضب: تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٩٩هـ .
- ٧٠- " المنقوص والممدود " للفراء : تحقيق / عبد العزيز الميمني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف- القاهرة .
- ٧١- الانتصار لسبويه على المبرد ، لابن ولاد : تحقيق / د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
- ٧٢- نفح الطيب ، للمقرئ التلمساني : تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م ج ٢ / ٦٤٨ ، ٦٤٩
- ٧٣- النكت في تفسير كتاب سبويه: تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ٧٤- النوادر في اللغة لأبي زيد : تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق - بيروت ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م - ١٤٠١هـ .
- ٧٥- همع الهوامع للسيوطي تصحيح / السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة - بيروت .
- ٧٦- الوافي بالوفيات للصفدي : تحقيق/ أحمد الأرناؤوط ، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٧٧- وفيات الأعيان لابن خلكان : تحقيق / د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ١٩٧٢ م .

* * *